



جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

الآليات الوطنية والدولية لحماية حقوق كبار السن في الأراضي الفلسطينية المحتلة

إعداد

آيات جواد حوشية

إشراف

د. باسل منصور

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج القانون العام بكلية الدراسات
العليا جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

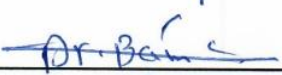
2022

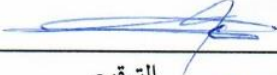
الآليات الوطنية والدولية لحماية حقوق كبار السن في الأراضي الفلسطينية المحتلة

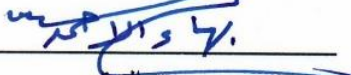
إعداد

آيات جواد حوشية

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2022/2/10 م، وأجيزت:


التوقيع


التوقيع


التوقيع

د. باسل منصور

المشرف الرئيسي

د. عصام الاطرش

الممتحن الخارجي

د. بهاء الأحمد

الممتحن الداخلي

الإهداء

إلى من بها أعلو، وعليها أرتكز، إلى القلب المعطاء والدتي الغالية

إلى من علمني الوقوف والشموخ ... أبي الغالي

إلى من كان عوناً وسنداً لي... إلى من رافقني طيلة مسيرتي التعليمية ... إلى سر
نجاحي... إلى من علمني الصبر والكفاح ... إلى من أفخر به ... خطيبي الغالي

إلى من بذلوا جهداً في مساعدتي... وكانوا خيرَ سندٍ لي ... أخواتي

إلى عائلتي ... إلى أصدقائي وزملائي....

إلى من احتضنتني كل هذه الأعوام فلسطين الحبيبة

إلى كل من علمني حرفاً... إلى كل ما ساندني لو بابتسامة

إليكم جميعاً أهدي ثمرة جهدي

الشكر والتقدير

لا يسعني وأنا أضع اللمسات الأخيرة لهذا الجهد المتواضع الا ان أتوجه بالشكر والعرفان الى الاستاذ الانسان الذي اعطى ولا يزال يعطي بسخاء، وقدم ولا زال يقدم ثمرة فكرة وتجربته لطالبي العلم، والانسان الذي كان العون والملاذ منذ اللحظة الأولى استاذي الفاضل د. باسل منصور.

له الشكر كل الشكر في اشرافه على هذه الرسالة وما زودني به من ملاحظات وارشادات كانت العون والسند في انجاز هذا العمل.

كل الشكر وعظيم الامتنان الى الدكتورة الذين قدموا فأحسنوا وأعطوا من خلاصة علمهم وفكرة الى جميع أساتذتي الأفاضل الذين أدوا الأمانة العلمية بصدق وإخلاص في كلية القانون.

وأتقدم بالشكر الى حضرت الأساتذة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة وخالص الدعاء لله عز وجل أن يبارك لهم سعيهم ويُعظم لهم المثوبة على اهتمامهم بهذه الدراسة وتكبدهم عناء قراراتهم وتقييمها.

كما أتقدم بالشكر الى كل من ساعد أو ساهم في توجيهي التوجيه الصحيح ورعايتي الرعاية الأخوية الصادقة، والى كل من بادر في تقديم المعلومات، المراجع العلمية في سبيل إنجاز هذه الرسالة.

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

الآليات الوطنية والدولية لحماية حقوق كبار السن في الأراضي الفلسطينية المحتلة

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتائج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

آيات جوار حوشية

اسم الطالب:



التوقيع:

٢٠٢٢ / ١٠ / ٢٠

التاريخ:

فهرس المحتويات

الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
الإقرار	هـ
الملخص	ز
المقدمة	1
الفصل الأول: ماهية حقوق الإنسان وكبار السن	10
المبحث الأول: ماهية حقوق الإنسان	10
المطلب الأول: التطور التاريخي لحقوق الإنسان	10
المطلب الثاني: مفهوم حقوق الإنسان	15
المطلب الثالث: أنواع حقوق الإنسان	19
المبحث الثاني: مفهوم حقوق كبار السن	24
المطلب الأول: تعريف كبار السن	24
المطلب الثاني: العوامل المؤدية لانتهاك حقوق كبار السن	27
المطلب الثالث: أسباب الحاجة إلى اتفاقية دولية خاصة بحقوق كبار السن	33
الفصل الثاني: الآليات الدولية والوطنية لحماية حقوق كبار السن	36
المبحث الأول: الآليات الدولية	37
المطلب الأول: الاتفاقيات الدولية	37
المطلب الثاني: المؤتمرات والقرارات الدولية والعربية	43
المبحث الثاني: الآليات الوطنية	51
المطلب الأول: الآليات التشريعية	52
المطلب الثاني: الآليات الغير تشريعية	56
الخاتمة	66
المراجع العلمية	69
الملاحق	75
ملحق (أ) مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن	75
Abstract	b

الآليات الوطنية والدولية لحماية حقوق كبار السن في الأراضي الفلسطينية المحتلة

اعداد

آيات جواد حوشية

إشراف

د. باسل منصور

الملخص

هدفت هذه الدراسة التعرف على الآليات الوطنية والدولية لحماية حقوق كبار السن في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولتحقيق ذلك استخدم الباحث المنهج التحليلي في دراسته، القائم على تحليل نصوص كافة الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بحماية حقوق كبار السن، وقد تم تقسيم الدراسة إلى فصلين الأول يتعلق بماهية حقوق الإنسان وحقوق كبار السن، وذلك من خلال تحديد مفهوم حقوق الإنسان وخصائصها ومفهوم كبار السن وخصائص كبار السن، وأشكال العنف والانتهاكات التي يتعرضوا لها، والعوامل المؤدية إلى تلك الانتهاكات، والفصل الثاني تم تخصيصه للآليات الوطنية والدولية لحماية حقوق كبار السن، وذلك من خلال تحديد أبرز الاتفاقيات الدولية والإعلانات الدولية والمؤتمرات الدولية، كما تم تحديد التشريعات الوطنية ذات العلاقة بحماية حقوق كبار السن، وفي ضوء ذلك توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها، هنالك قصور في الآليات التشريعية الفلسطينية المباشرة في ما يخص حماية حقوق كبار السن، وما هو موجود مشروع قانون، وأن هنالك تشريعات تطرقت إلى كبار السن وتوفير الحماية ولكن ليس بشكل خاص، وأن هنالك ليات غير تشريعية رسمية فلسطينية عملت على حماية حقوق كبار السن في فلسطين، وأن هنالك ليات غير رسمية فلسطينية لحماية حقوق كبار السن في فلسطين، وأن هنالك ليات دولية لحماية حقوق كبار، وأن هنالك ليات دولية تطرقت إلى حقوق كبار السن ولكن ليس بشكل مباشر، وإنما يستتج ذلك من نصوصها وما توفره

من حقوق للإنسان بشكل عام، وقد قسمت الجمعية العامة للأمم المتحدة (2002) سوء معاملة كبار السن في مرحلة الشيخوخة وحقوق الإنسان إلى أربعة أشكال، سوء المعاملة البدنية، وسوء المعاملة العاطفية، وسوء المعاملة المادية، والإهمال، وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات لعل أبرزها ضرورة إصدار وسن تشريع خاص لحماية حقوق كبار السن في المجتمع الفلسطيني، وذلك حتى يعطى خصوصية أكبر أسوة بالأحداث، وأنه يجب أن يكون التشريعات العامة والخاصة بحقوق كبار السن منسجمة ومتوائمة مع الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حقوق كبار السن، وضرورة تقديم دعم مادي دوري ومناسب ومنظم لكبار السن والذين تثبت حاجتهم وعوزهم من خلال وزارة التنمية الاجتماعية، وضرورة تحسين جودة خدمة الرعاية الصحية المقدمة لكبار السن، وأن تكون مجانية بالكامل دون تحمل كبير السن أي نبلغ من العلاج، وخصوصاً من تثبت حاجته، وتشديد العقوبة على أي شخص يقوم بإساءة معاملة كبار السن سواء بدنياً أو نفسياً أو مادياً أو إهمالهم، وضرورة تخصيص الحكومة لخط ساخن مجاني لتبليغ كبار السن عن أي إساءة يمكن أن يتعرضوا لها، وضرورة التنسيق مع الحكومات والدول ذات التجربة الرائدة في مجال حماية حقوق كبار السن، وضرورة العمل من قبل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على نشر الوعي بضرورة تقديم الرعاية المناسبة الصحية والنفسية والمادية والاجتماعية من قبل معيّلهم، وأن يستندوا في ذلك إلى قيمنا الاجتماعية والدينية التي تحتنا على البر بكبار السن.

الكلمات المفتاحية: الآليات الوطنية، حقوق كبار السن، الاتفاقيات الدولية، التشريعات الوطنية.

المقدمة

مع التطور الهائل في جميع وسائل القتال والتسابق ما بين الدول من أجل امتلاك أقوى أنواع الأسلحة انعكس هذا سلباً على مبادئ القانون الدولي الانساني ومبادئ حقوق الانسان التي أضحت أكثر عرضة للانتهاك من قبل أنظمة الحكم داخل الدول ومن قبل أشخاص القانون الدولي العام في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، وقد نص الاعلان العالمي لحقوق الانسان في مواده على ان الانسان يولد حراً، وله كامل الحقوق التي منحت له منذ لحظة ولادته، وهي ليست منحة من أحد، بل هي حق مكتسب وفق الشرائع السماوية ووفق الدستور الذي كفل حماية حقوق الانسان من أي انتهاك.

ونلاحظ جلياً بأن حقوق الانسان أصبحت على هامش اهتمام العديد من الدول التي لا تلتزم بضمان تطبيق حقوق الانسان، وأصبح الانسان هو آخر اهتمام هذه الدول، ومن هنا كان لا بد من إيجاد ضمانات حقيقية لإلزام الدول على صون كرامة الانسان وحقوقه، ومع مر السنين تبلورت مجموعة من الأفكار التي رسخت القيم الإنسانية، وأوجدت مجموعة من الآليات الوطنية والدولية، والتي تكفل وتراقب ضمان احترام تطبيق مبادئ حقوق الانسان وصون كرامته من أي تعدد قد يلحق به.

وجاء القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2005 بمجموعة من المواد التي أكد فيها على احترام الانسان، وكل ما يتعلق به وذلك من نصوص المواد (9-33) وأوجد النظام الفلسطيني مجموعة من المؤسسات والهيئات التي تهتم بمجال حقوق الإنسان، وتتابع كفالة تطبيق مبادئه على أكمل وجه، وبالرغم من وجود هذه الهيئات والمؤسسات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلا أننا

نلاحظ تزايد في انتهاكات مبادئ حقوق الانسان، وذلك لمجموعة من الأسباب والتداعيات التي سنتطرق لها اثناء هذه الدراسة.

وقد شهد العالم في العقود الأخيرة زيادة في أعداد المسنين نتيجة للتطور الطبي والصحي الذي قضى على العديد من الأمراض في العالم، وأدى ذلك إلى ارتفاع نسبة المواليد ورافقه أيضا زيادة في معدل حياة الإنسان، ففي العالم الغربي أشارت الإحصائيات إلى أن نسبة المسنين فوق سن (65) ستصل إلى ما يقارب 20% في عام 2030.

ويعتبر كبر السن حلقة من حلقات عمر الإنسان ومرحلة من المراحل التي يمر بها في هذه الحياة، وخلال هذه المراحل يمضي رب الأسرة أسعد أيام حياته مضحياً بالغالي والنفيس وبيذل قصارى جهده، وقد يعرض نفسه للمخاطر من أجل تربية أبنائه وإعالتهم والحفاظ على وجودهم وتيسير سبل التعلم والعيش الكريم، وفي مقابل هذه التضحيات الجسيمة نجد مجموعة من كبار السن أهملتهم أسرهم وعائلاتهم وتركتهم فريسة للضعف والمرض والحاجة وربما زجن بهم في دور المسنين¹.

وتعد فئة المسنين من الشرائح المجتمعية الأكثر ضعفاً التي تحتاج إلى رعاية خاصة، ليس فقط من باب الاستجابة لاحتياجات هذه الفئة بل أيضا من باب التقدير والتكريم المجتمعي لشريحة أسهمت في بناء المجتمع والوصول به وبأفراده لما هو عليه اليوم، وبالتالي أصبح العنف ضد كبار السن

¹ ادكيدك، منال القيسي، العنف ضد المسنين في القدس الشرقية وصف وتفسير لبعض مظاهر العنف من وجهة نظر المسنين أنفسهم، رسالة ماجستير، جامعة بير زيت، فلسطين، 2006، ص1

بأشكاله المختلفة هو نكران لما قدمه كبار السن للمجتمع وأفراده، وما قاموا به من تضحيات في إعداد جيل قادر على تحمل المسؤوليات وبناء المجتمع¹.

اشكالية الدراسة

مع تسارع وتيرة تقدم سكان العالم في السن، من المتوقع أن يرتفع عدد السكان الذين يبلغون 60 عاماً أو أكثر من 900 مليون نسمة في العام 2015 إلى 2 مليار نسمة في العام 2050، (منظمة الصحة العالمية، 2017) وهو ما يدل على ارتفاع عدد كبار السن في المجتمعات كافة، فقد بلغ عدد كبار السن في المجتمع الفلسطيني في العام 2019 ما يقارب 257.151 نسمة أي ما نسبته 5% من إجمالي عدد السكان، بواقع 169.503 نسمة في الضفة الغربية بنسبة 6% و 87.648 نسمة في قطاع غزة بنسبة 4%. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019)، ويعيش أغلب كبار السن في المجتمع الفلسطيني تحت الرعاية المباشرة أو غير المباشرة للأسرة، في حين أن معظم النزلاء في دور المسنين هم من الذين لا يوجد لديهم معيل، حيث يعتبر إيداع كبار السن في المجتمع الفلسطيني في دور المسنين أمر غير مقبول اجتماعياً بحكم القيم الدينية والاجتماعية السائدة في المجتمع الفلسطيني.

وتؤكد الإحصائيات الرسمية وغير الرسمية على تعرض فئة كبار السن في المجتمع الفلسطيني إلى العنف، فقد أكد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في مسح العنف الذي أجراه في العام 2019 على أن 8% من كبار السن (65 سنة فأكثر) في المجتمع الفلسطيني تعرضوا للعنف من قبل أحد أفراد الأسرة سواء المقيمين في منزل الأفراد كبار السن، وفي ضوء هذه المعطيات تكمن إشكالية

¹ طينة، إيناس، العنف الموجه ضد كبار السن فلسطين، دراسة مشتركة منظمة المرأة العربية ووزارة التنمية الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2019، ص5

الدراسة في إجراء دراسة تحليلية للعنف ضد كبار السن في المجتمع الفلسطيني وفقاً لبعض المتغيرات المتعلقة بنوع الإساءة التي تعرض إليها، وعليه تكمن إشكالية الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيس المتمثل ما هي الآليات الوطنية والدولية لحماية حقوق كبار السن في الأراضي الفلسطينية المحتلة ؟

اسئلة الدراسة

تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية والمنبثقة عن التساؤل الرئيسي:

- ما الآليات الدولية لحماية حقوق كبار السن في الأراضي الفلسطينية المحتلة؟
- ما الآليات الوطنية لحماية حقوق كبار السن في الأراضي الفلسطينية المحتلة؟

أهمية الدراسة

تمثل حقوق الإنسان أهمية بالغة في ظل تطور المجتمعات، وزيادة مجال المعاملات على الصعيدين الوطني والدولي، وهي تعتبر فرع من فروع القانون الدولي يطلق عليها اسم القانون الدولي لحقوق الإنسان، ما جعل من مسألة حماية حقوق كبار السن مسألة جوهرية استوجب السهر على حمايتها و كفالتها و الرقابة عليها، فإضافة إلى الجهود المبذولة على الصعيد الدولي من اتفاقيات ومعاهدات دولية تتعلق بحماية حقوق كبار السن، ومن أجهزة تابعة للأمم المتحدة أو أجهزة فرعية تعنى بحمايتهم، وايضا تواجد لآليات فعالة على الصعيد الوطني تسهر على ضمان حماية الحق الإنساني، والتي تعرف بالآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان وتحديد كبار السن سواء كانت رسمية أو غير رسمية، والمقصود بالآليات الرسمية، الآليات الحكومية أو القضائية، وأما الغير الرسمية، فهي المؤسسات الوطنية والمنظمات الغير حكومية والمجتمع المدني والإعلام،

فكل دولة لا تخلو من الهياكل الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، وإن تباينت طبيعتها وأدوارها تباينا كبيراً، أما الآليات الغير رسمية، فإن هناك نوعاً من التفاوت في الأشكال، ففي بعض البلدان لا تتوافر بها مؤسسات وطنية أو دواوين مظالم، أو لجان برلمانية متخصصة، أو حتى منظمات غير حكومية، تعمل في مجال حقوق الإنسان. وهذا يعني وجود قصور في آليات الحماية، ويشكل ثغره في المنظومة الشاملة الخاصة بحماية حقوق الإنسان في الدولة.

وعليه ستساعد هذه الدراسة في التعرف على الآليات الوطنية والدولية لحماية حقوق كبار السن في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتعرف على الانسجام بين الآليات الوطنية والآليات الدولية.

أهداف الدراسة

حاولت هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مفهوم حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق كبار السن بشكل خاص.
- تحديد خصائص حقوق كبار السن.
- التعرف على الآليات الوطنية والدولية لحماية حقوق كبار السن.
- التعرف على أشكال العنف ضد كبار السن.
- توضيح العوامل المؤدية إلى انتهاك حقوق كبار السن.
- مناقشة النظريات المفسرة لانتهاك حقوق كبار السن.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث قامت الباحثة بتحليل النصوص القانونية في المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية ذات العلاقة بحقوق الإنسان بشكل عام وحقوق كبار السن

بشكل خاص وتحليلها، كما استندت الباحثة لبعض الكتب العلمية والاجتهادات الفقهية ذات العلاقة.

الدراسات السابقة

أجرت لمياء علي الزرعوني، الآليات الدولية للرقابة على حماية حقوق الإنسان بالتطبيق على دولة الإمارات العربية المتحدة، كلية القانون، جامعة الشارقة، بحث منشور.

وقد ركزت الدراسة على موضوع رقابة تنفيذ الالتزام بحماية حقوق الإنسان وحياته على المستوى الدولي بالتطبيق على دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث أوجد المجتمع الدولي آليات للرقابة على تنفيذ التزاماتها بحماية حقوق الإنسان وحياته.

تختلف الدراسة هنا بأنها تسلط الضوء على مدى تطبيق الآليات الدولية والوطنية لحماية كبار السن على الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث أن هذا الوضع يتميز عن باقي الدول كونها الدولة الوحيدة التي ما زالت تحت الاحتلال في القرن الواحد والعشرين.

وأجرى الدكتور عبد الفتاح سراج، مدير المكتب الفني لمحافظة البحيرة، جمهورية مصر العربية، دكتوراه في القانون الجنائي الدولي، جامعة المنصورة، آليات مراقبة حقوق الإنسان، تتلخص هذه الدراسة في استعراض مجموعة من الآليات الدولية التي تهتم بضمان مراقبة تطبيق مبادئ حقوق الإنسان.

موضوع الرسالة يختلف هنا، بأنه يتناول الآليات الدولية والوطنية بشكل دقيق وموسع، ويبين أوجه القصور في الآليات من ناحية التنفيذ على أرض الواقع وإيجاد حلول من شأنها ضمان تطبيقها لحماية حقوق الإنسان كبار السن من الانتهاكات.

وأجرى جعفر اميرة، الآليات الوطنية التنفيذية لحماية حقوق الإنسان، جامعة الاخوة منتوري، الجزائر، 2017، ركزت الدراسة حول الآليات الوطنية في مجال حماية حقوق الانسان، وأشكالها المتعددة الرسمية والغير رسمية.

أما فيما يخص الرسالة هنا فإنها تتناول جميع الآليات الوطنية والدولية الخاصة بحماية كبار السن، ولا تقتصر على الآليات الوطنية فقط، حيث أن جميع الآليات، هي بحالة تكاملية شمولية الهدف منها واحد، وهو حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات.

وأجرت سلام اميرة، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه، الأمن الإنساني وتحدياته في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2016.

ركزت الدراسة على مفهوم الأمن الإنساني وما هي أبرز تحدياته وما هي الآليات الخاصة بحماية حقوق الانسان وما هي الأجهزة المعنية في ذلك.

تختلف الدراسة هنا بأنها تناولت الآليات الدولية والوطنية لحماية حقوق الانسان في إطار تحليلي معالج للوضع الفلسطيني بشكل خاص ومدى التزام دولة الاحتلال الإسرائيلي بالتقارير الصادرة من الهيئات الدولية والاقليمية.

كما أجرى نبيل مصطفى ابراهيم خليل، آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان، القاهرة، دار النهضة العربية، 2005، وقد ركزت الدراسة حول اليات الحماية الدولية لحقوق الانسان من الانتهاكات المتعددة الأشكال، كما تناولت مفاهيم حقوق الإنسان والتطور التاريخي لحقوق الإنسان وآليات الحماية الدولية لها.

أجرى (سمير، 2020) دراسة بعنوان (الوضعية الاقتصادية لكبار السن وعلاقتها بالعنف الموجه ضدهم)، وأظهرت الدراسة أن أغلب المسنين المتواجدين بالمراكز ليس لديهم أي دخل مادي، ما جعلهم يشكلون عبئاً أسرياً، وبالتالي زيادة احتمال التخلي عن رعايتهم، كما أظهرت الدراسة أن هنالك علاقة بين الدخل المادي للمسن والعنف الذي يتعرض له في المجتمع.

أجرى (بريغم، 2018) دراسة بعنوان (ظاهرة إساءة معاملة كبار السن في المجتمع الجزائري)، وأظهرت الدراسة بأن مشكلة إساءة معاملة كبار السن من المشكلات القديمة الحديثة التي عانت ولا تزال تعاني منها المجتمعات، وأنه يصعب تحديد حجم إساءة معاملة كبار السن بشكل دقيق لعدم وجود إحصاءات ودراسات كافية حول حجم الظاهرة، وعدم دقة الإحصائيات الرسمية، وذلك بسبب صعوبة الإبلاغ عن واقعة الإساءة من طرف كبار السن المتعرضين لها، وصعوبة تحديد المظاهر العامة للإساءة خاصة الإساءة النفسية، ومحاولة التستر على تعرض المسنين للإساءة خاصة من طرف أفراد الأسرة.

كما أجرى (بوبركة، حمداوي، 2018) دراسة بعنوان (مكانة المسنين ورعايتهم في الأسرة الجزائرية)، وقد توصلت الدراسة بأن مكانة كل فرد داخل المجتمع عامة، وداخل الأسرة خاصة، هي التي تحدد درجة اهتمام أفراد المجتمع والأسرة به ورعايتهم له، وأنه كلما ازدادت مكانة المسن داخل الأسرة كلما رافقتها زيادة في مستوى الرعاية المقدمة له.

كما أجرى (عبد النور، حسينة، 2015) دراسة بعنوان (العنف ضد المسنين في الأسرة الجزائرية)، وأظهرت الدراسة أن المستوى المعيشي لكبار السن وأوضاعهم الصحية، ومعاناتهم من سوء الأوضاع الصحية والأمراض المزمنة قد ارتبط بالعنف الممارس ضدهم.

أجرى (النوافلة، 2012) دراسة حول (أنماط العنف الموجه ضد كبار السن المقيمين في مؤسسات المسنين بالأردن)، فأظهرت دراسته أن (60.9%) تعرضوا للعنف بمختلف أنماطه، منهم (65.8%) تعرضوا للعنف النفسي، و (68.5%) للإهمال، و (47.9%) للعنف الجسدي، كما أظهرت الدراسة أن الأزواج والأبناء والأقارب والعاملين في المؤسسات هم الجناة الذين يمارسون العنف بأنماطه الثلاث ضد كبار السن.

كما أجرت (ادكيدك، 2006) دراسة بعنوان (العنف ضد المسنين في القدس الشرقية وصف وتفسير لبعض مظاهر العنف من وجهة نظر المسنين أنفسهم)، وأظهرت الدراسة أن (25%) من عينة الدراسة كانوا ضحية للعنف اللفظي، و (3%) ضحية للعنف الاقتصادي، و (33%) كانوا ضحية الإهمال، كما أظهرت الدراسة أن (36%) كانوا ضحية لشكل واحد من أنماط العنف اللفظي، و (81%) كانوا عرضة لأربعة أنماط من العنف اللفظي.

الفصل الأول

ماهية حقوق الإنسان وكبار السن

سنتطرق في الفصل الأول من هذه الدراسة إلى ماهية حقوق كبار السن، وذلك من خلال التعرف على ماهية حقوق الإنسان بشكل عام، ومن ثم التطرق إلى مفهوم حقوق كبار السن وذلك من حيث تعريف مفهوم كبار السن وخصائصهم والعوامل المؤدية إلى انتهاك حقوقهم، بالإضافة إلى أبرز النظريات العلمية التي حاولت تفسير العنف ضد كبار السن.

المبحث الأول: ماهية حقوق الإنسان

سنتطرق في المبحث الأول من هذا الفصل إلى التطور التاريخي لحقوق الإنسان، وهو ما سنبحثه في المطلب الأول من هذا المبحث، أما المطلب الثاني سنخصصه للبحث في مفهوم حقوق الإنسان وخصائصها وأهميتها.

المطلب الأول: التطور التاريخي لحقوق الإنسان

نشأت فكرة الحقوق الأساسية من الحاجة إلى حماية الفرد من الاستخدام التعسفي لسلطة الدولة، ولذلك كان الاهتمام منصباً في البداية على تلك الحقوق التي تلزم الحكومات بالامتناع عن اتخاذ إجراءات معينة. يشار عادة إلى حقوق الإنسان باسم الحريات الأساسية، وبما أن حقوق الإنسان تعتبر شرطاً أساسياً في تكريس مبدأ الوجود الإنساني الكريم، فهي أصبحت بمثابة دليل وتشريع.

تعد حقوق الإنسان حقوق متأصلة في جميع البشر، بغض النظر عن الجنسية أو المكان أو الإقامة أو الجنس أو الأصل القومي أو العرقي أو اللون أو الدين أو اللغة أو يا وضع آخر، كل الناس

متساوون في الحقوق الإنسانية دون تمييز، وهذه الحقوق كلها مترابطة ومتكاملة وغير قابلة للتجزئة.¹

ان حقوق الانسان هي حقوق وحرّيات اساسية تخص كل شخص في العالم، منذ ولادته حتى وفاته، وهي تنطبق على الجميع دون النظر الى مكان وجوده، او كيفية ايمانه، أو كيفية اختيار طريقة حياته.²

هذه الحقوق الاساسية تستند على قيم مشتركة مثل الكرامة والانصاف والمساواة والاحترام والاستقلال، وهذه القيم يتم حمايتها بموجب القوانين الدولية الخاصة بحماية حقوق الانسان في جميع انحاء العالم.³

حقوق الانسان حقوق تنتمي لفرد او مجموعات من الافراد لمجرد كونهم بشراً ، أو كنتيجة لضعف البشر، أو لأنه من الضروري لإمكانية وجود مجتمع عادل، لأن حقوق الانسان تشير الى سلسلة واسعه من القيم أو القدرات التي تولد معهم، وتستمر حتى وفاتهم، فهي مجموعه من الحقوق المتلاصقة بالإنسان، حيث يولد جميع الناس احراراً، فلا تمييز بأي نوع بينهم، فلكل فرد الحق في الحياة، والعيش بكرامة، دون استعباد من اي احد، ودون معاملة قاسية او تعذيب.⁴

قد عثر على اصل حقوق الانسان في كل من الفلسفة اليونانية والاديان العالمية المختلفة في عصر التنوير "القرن الثامن عشر"، ظهر مفهوم حقوق الانسان كفئة صريحة، وأصبح ينظر للرجل

¹الدسوقي، احمد عبد الحميد، الحماية الموضوعية والاجرائية لحقوق الانسان في مرحلة قبل المحاكمة، ط1، دار النهضة، مصر، 2007، ص41

²السامرائي، ابراهيم احمد عبد، الحماية الدولية لحقوق الانسان في ضوء المتغيرات الدولية ،رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، العراق، 1997، ص41

³المالكي، المدخل لدراسة القانون الدولي لحقوق الانسان ،، ط1، دار السلام ، العراق ، 2008، ص28

⁴انظر الاعلان العالمي لحقوق الانسان المؤرخ في 10 من كانون الاول-ديسمبر لعام 1948 .

والمرأة على انه فرد مستقل بذاته يتمتع بطابع معين من الحقوق الأساسية الغير غير قابلة للتصرف، والتي يمكن التذرع بها امام الحكومات، وينبغي حمايتها من قبلها، ومن هنا اعتبرت حقوق الإنسان، شروطاً أساسية مسبقاً لوجود جدير بالكرامة الإنسانية.¹

في اوائل القرن السابع ميلادياً جاءت الرسالة الاسلامية لتكون خاتمة الشرائع السماوية، فرسمت المنهج القويم الذي يكفل السعادة بتطبيق هذا المنهاج، وتجلت الحقوق في الاسلام، من خلال الشريعة حيث ترتبط بوحداية الله تعالى الذي خلق كل البشر، وكرمهم، ورسم لهم المنهج فيتطبيقه يشعر البشر بالكرامة الإنسانية، وأن لهم قيمة واعتبار .

أن اقرار الشريعة لهذه الحقوق بم يكن خوفاً من ثورة شعبية أو نتيجة انفتاح وعي الناس، او بسبب تطور اجتماعي او اقتصادي، وإنما جاء بناء على منحة الهية تبرز كرامة الانسان الذي خصه الله تعالى في التكريم وحمل الأمانة.

الشريعة لم تخضع حقوق الانسان لأهواء البشر لان الانسان بطبيعته مدفوع غالباً بتحقيق مصالحه وغاياته الشخصية واطماعه، ولأنه لا توجد الضمانات التي تحمل الآخرين على القبول برأي صاحب السلطة، وتشريعه للحقوق لأنه انسان مثلهم ، ولأن علم الانسان محدود برؤيته ومواهبه ، فهو علم لا يحيط بالماضي والحاضر والمستقبل.²

ان قانون حقوق الانسان ايضاً يمكن العثور على اثر له في القرن الثامن عشر، لذا فإن الاعلان الفرنسي لحقوق الانسان 1789، ووثيقة حقوق الانسان الامريكية 1791، يمثلان معاً بداية قانون

¹ شطناوي، فيصل، حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني، ط2، دار الحامد للنشر، لبنان، 2001، ص150.

² الخلايله، هبة احمد محمد، حقوق الانسان السياسية بين الشريعة الإسلامية والإعلان العالمي لحقوق الانسان ،دراسة مقارنة "، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية ، جامعة ال البيت، الاردن ، 2017، ص39-40.

حقوق الإنسان، ان التطور الجدي في قوانين حقوق الانسان كان في الاعلان العالمي لحقوق الانسان في عام 1948، ثم التوقيع على العهدين في عام 1966، العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.¹

إن جذور فكرة أن الناس لديهم حقوق متأصلة موجودة في كثير من الثقافات والتقاليد. ويمكن أن نرى من أمثلة عديدة لقادة ورموز على درجة عالية من الأهمية أن القيم المجسدة في حقوق الإنسان ليست "صناعة غربية" ولا اختراعاً من القرن العشرين، فهي استجابة لاحتياجات الإنسان العالمية والبحث عن العدالة. كان لدى كل المجتمعات البشرية مثل وأنظمة لضمان العدالة، سواء في تقاليد الشفوية أو المكتوبة، وإن لم تبقى كل هذه التقاليد.²

- كانت شريعة حمورابي في بابل (العراق 2000 ق م) أول قانون شرعي مكتوب سنّه ملك بابل. تعهّد القانون بـ "سيادة العدالة في المملكة وأن يقضي على الشرير والعنيف وأن يمنع القوي من قمع الضعيف... وأن ينور البلاد وأن يعزز الخير للشعب".

- كما ورد عن فرعون مصر القديمة (2000 ق م) أنه أعطى تعليمات لأتباعه "عندما يصل التماس من مصر العليا أو السفلى... احرصوا أن يتم التعامل معه وفقاً للقانون وأن تحافظوا على العادات وأن تحترموا حق كل شخص".

- تم وضع ميثاق سيروس (إيران 539 ق م) من قبل ملك فارس لشعب مملكته، والحقوق المعترف بها كثيرة كالحرية والأمن والتسامح الديني وحرية التنقل والتحرر من العبودية وبعض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

¹ شطناوي ، فيصل ، حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني ،مرجع سابق ، ص154.

² مقال منشور على الموقع الإلكتروني https://www.coe.int/ar_JO/web/compass/what-are-human-rights - تاريخ

الدخول 2021/10/10 الساعة 7:30

- تحتوي تعاليم كونفوشيوس (500 ق م) على مفهوم الرحمة ومحبة الآخرين كموضوعات أساسية. يقول كونفوشيوس: "ما لا تتمناه لنفسك لا تفعله للآخرين". كما ان الدكتور بنغ تشانغ تشون - الخبير الصيني في الكونفوشية والذي لعب دوراً فاعلاً في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - يعتقد أن الكونفوشية وضعت الأساس لأفكار حقوق الإنسان¹.
- كتب الإمام علي بن الحسين رسالة حول الحقوق في أوائل القرن الثامن الميلادي. على حد علمنا، هذه الرسالة هي أول وثيقة لوضع الحقوق الأساسية على النحو الذي كان يُنظر إليها في ذلك العصر وهي المحاولة الأولى التي لا تعالج مفهوم الحقوق ببعبها السلبي. وأدرجت الرسالة خمسين من هذه الحقوق بطريقة منهجية. وترتكز في روحها على التعاليم الإسلامية القديمة.
- ميثاق ماند (1222 م) وميثاق كوروكان فوجا (1236 م) المستندان إلى تدوين التقاليد الشفوية من غرب إفريقيا يتمسكان بمبادئ كاللامركزية والحفاظ على البيئة وحقوق الإنسان والتنوع الثقافي.
- تجسد النظرة الإفريقية "أوبونتو" جوهر ما تعنيه حقوق الإنسان. ويركز أوبونتو على احترام جميع أفراد المجتمع والضيافة والكرم، تتلخص فكرة أوبونتو في العبارة التالية: " يكون الشخص شخصاً من خلال الآخرين". لهذه الفكرة آثار عميقة على حقوق الإنسان، فإذا كنا بشراً من

¹ مقال منشور على الموقع الإلكتروني https://www.coe.int/ar_JO/web/compass/what-are-human-rights - تاريخ

الدخول 2021/10/10 الساعة 7:30

خلال الآخرين فإن تجريد الآخرين من إنسانيتهم هو أيضاً تجريد لإنسانيتنا، ومن هنا الحاجة إلى تعزيز حقوق الآخرين وإعطاء المغفرة وتلقيها واحترام الحقوق الإنسانية للآخرين¹.

المطلب الثاني: مفهوم حقوق الإنسان

إن مصطلح حقوق الإنسان هو مصطلح حديث نسبياً، أما الحقوق الطبيعية فهي تسمية كانت رائجة في القرون السابقة وتحديداً في القرون الوسطى بالنسبة للتطور الذي حدث تحديداً في أوروبا، ونستطيع أن نقول إن حقوق الإنسان هي الحقوق التي تكفل للكائن البشري حقه في الحياة والمساواة مع غيره وغير ذلك من الحقوق المتعلقة بذات الطبيعة البشرية التي ذكرتها المواثيق والإعلانات العالمية.

ويعرف الحق لغة بأنه هو نقيض الباطل، وجمعه حقوق وحقائق، وحق الأمر يحق حقا وحقوقاً، صار حقاً وثبت، وأحقه: كان منه على يقين. والحق نقيض الباطل، واصل الكلمة حق في اللغة اللاتينية Directus وتعني الصواب، العدل، مستقيم، قويم . والحق في اللغة الفرنسية Droit والحق في اللغة الانكليزية² Right .

وقد وردت كلمة الحق في القرآن الكريم في مائتين وثلاثة وثمانين موضعاً، بدءاً من سورة البقرة في قوله تعالى: (فأما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم) (الآية 26)، حتى سورة العصر في

¹ مقال منشور على الموقع الإلكتروني https://www.coe.int/ar_JO/web/compass/what-are-human-rights - تاريخ

الدخول 2021/10/10 الساعة 7:30

² المرزوقي، ابراهيم عبدالله، حقوق الإنسان، ط1، المجمع الثقافي، 1997، ص23

قوله تعالى (إلا الذين امنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر) (الآية 3) . كما جاءت في السنة النبوية في مائة وثمانية وخمسين حديثاً¹.

فقد سبق الإسلام غيره في اعتبار كرامة الإنسان أساساً من أسس الحياة ، ففي قوله تعالى في سورة الإسراء (ولقد كرّمنا بني آدم) (الآية 70) . فالكرامة تعتبر حقاً أساسياً تقره جميع مواثيق حقوق الإنسان التي تقول : الإنسان يولد حراً ، كريماً ومساوياً لأخيه الإنسان بغض النظر عن أي اعتبار آخر ، كاللون واللغة وغيرها

ويقصد بالحق حفظ الضرورات الخمس للإنسان وهي النفس والعقل والدين والمال والنسل ، وحقوق الإنسان في الإسلام أعمق واشمل من حقوق الإنسان في الوثائق الوضعية ؛ لان مصدرها كتاب الله وسنة نبيه (صلى الله عليه وعلى اله وسلم)، فالإسلام تناول الحق وقرره وساوى فيه بين الناس مما أعلى من قيمهم الإنسانية.

أما بالنسبة لحقوق الإنسان فقد طرحت تعاريف عديدة بغية تحديد هذا المصطلح ، فمن هذه التعاريف ما طرحه (رينيه كاسان) احد واضعي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام(1948م) والحائز على جائزة نوبل للسلام (1968م) ، فقد عرفه على أساس إن علم حقوق الإنسان هو فرع خاص من فروع العلوم الاجتماعية موضوعه هو دراسة العلاقات القائمة بين الأشخاص وفق الكرامة الإنسانية، مع تحديد الحقوق والخيارات الضرورية لشخصية كل كائن أنساني، وبالتالي فهذا

¹ الرزقي، محمد الطاهر، حقوق الإنسان، والقانون الجنائي، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت، 2001، ص34.

التعريف يفترض قيام علم حديث اسمه علم حقوق الإنسان بحيث يكون معيار هذا العلم هو الكرامة الإنساني¹.

وفي عام (1973م) وضع مجموعة من الباحثين وعلى رأسهم (كارل فاسك) المشهور بأبحاثه وأعماله في ميدان حقوق الإنسان، فقد وضعوا حوالي خمسة آلاف لفظ يستعمل في مجال حقوق الإنسان وأدخلوها إلى الحاسوب، فحصلوا على التعريف التالي بحسب هذه الطريقة التقنية : حقوق الإنسان: هو علم يهتم كل شخص ولاسيما الإنسان العامل الذي يعيش في إطار دولة معينة، والذي إذا ما كان متهماً بخرق القانون أو ضحية حالة حرب ، يجب أن يستفيد من حماية القانون الوطني والدولي، وان تكون حقوقه وخاصة الحق في المساواة مطابقة لضرورات المحافظة على النظام العام².

يفترض هذا التعريف أن الإنسان العامل هو المخاطب الأول وفق هذا المنظور، وان مبدأ المساواة الذي ينص عليه القانون هو الذي يأخذ الأولوية.

وفي عام (1976م) اصدر الفرنسي (ايف ماديو) كتابه حقوق الإنسان والحريات العامة وطرح فيه التعريف التالي: موضوع حقوق الإنسان هو دراسة الحقوق الشخصية المعترف بها وطنياً ودولياً في ظل حضارة معينة تضمن الجمع بين تأكيد الكرامة الإنسانية وحمايتها من جهة، والمحافظة على النظام العام من جهة أخرى³.

¹ هادي، نعيم المالكي، المدخل لدراسة القانون الدولي لحقوق الإنسان، ط1، دار السلام، بغداد، 2008، ص22

² ملوكي، سليمان، حقوق الإنسان في الفلسفة الغربية الحديثة، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، مجلد 7، عدد 14، 2018، ص804

³ ملوكي، سليمان، حقوق الإنسان في الفلسفة الغربية الحديثة، مرجع سابق، ص905

وتتشترك هذه التعاريف جميعها في مقاربة الموضوع ضمن المنظور الحديث للحقوق والقانون، وأنها تفترض وجود دولة حديثة يسودها القانون، وهذا القانون عليه أن يكفل الحريات والكرامة والمساواة والعدل للمواطنين جميعهم، وقد زاد الاهتمام بحقوق الإنسان مع ظهور العولمة والإعلام الحر وتزايد دور المنظمات الاجتماعية وغير الحكومية في الدفاع عن حقوق الإنسان في المجتمعات التي تناضل في سبيل رفع شأن الإنسان وحقوقه لإقامة مجتمع يسوده العدل والحرية. وعند النظر لحقوق الإنسان نجد أن الأفكار والمفاهيم المكونة لها، مثل حرية الكلمة والتعبير عن الرأي والمساواة، الخ من المفاهيم التي لا يمكن لأي مؤسسه دينية أو غير دينية إهمالها. أما عن مفهوم حقوق الإنسان في العصر الحديث، فيمكن أن يعرف على أنها مجموعة من المعايير الأساسية والتي بدونها لا يمكن للإنسان العيش بكرامة واحترام. ولقد تم تحديد هذه المعايير بناءً على اتفاق عام (1948م) وفقاً لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة¹.

حقوق الانسان لها خصائص ثابتة وشاملة ومتراكبة وغير قابلة للتجزئة ويمكن تحديد هذه الخصائص كما يلي :

- حقوق الانسان غير قابله للتصرف، لا ينبغي أن تؤخذ بعيداً، الا في حالات محدده وفقاً لإجراءات قانونية واجبة النفاذ، وعلا سبيل المثال فإنه يمكن تقييد حرية شخص اذا ادين بجريمة ما من قبل محكمة.

- حقوق الانسان مترابطة وغير قابلة للتجزئة، ان جميع حقوق الانسان مترابطة وغير قابلة للتجزئة سواء كانت حقوقاً سياسية او حقوقاً مدنية، مثل الحق في المساواة امام القانون

¹ عبده، سرين محمد، حقوق الإنسان المفهوم والخصائص والتصنيفات والمصادر، شبكة الوكالة، مصر، 2015

والحق في التعبير والحق في الحياة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل الحق

في العمل، والحق في الضمان الاجتماعي والحق في التعليم .

- حقوق عالمية وغير قابلة للتصرف، يعد حق الانسان مبدأ عالمي، وحجر الزاوية في

القانون الدولي لحقوق الانسان، كما تم التأكيد على هذا المبدأ في الاعلان العالمي لحقوق

الانسان في عام 1948، وفي العديد من الاتفاقيات والإعلانات الدولية والقوانين الوطنية.¹

المطلب الثالث: أنواع حقوق الإنسان

تنقسم حقوق الإنسان إلى نوعين، هما: الحقوق الطبيعية، والحقوق المادية.

الفرع الأول: الحقوق الطبيعية هي مجموعة من الحقوق التي لم تنشأ من خلال قواعد القانون

الوضعي، وإنما هي مُرتبطة بصفة وجوهر الإنسان، فتجد هذه الحقوق مصدرها في الكرامة

الإنسانية وكذلك في الطبيعة البشرية، ولكن تلك الحقوق لا بدّ من أن يتم تنظيمها وحمايتها، وهذا

يتم من خلال قواعد القانون بمختلف فروعها، فهو الكفيل بتوفير الحماية القانونية لها جميعاً، ويُمنع

الاعتداء عليها بأي شكل من الأشكال من خلال وضع الجزاء أو العقاب القانوني لكل من يثبت

اعتدائه على حق أو مصلحة للغير²، ولعل من أهم من هذه الحقوق:

أولاً: حق الحياة يعد حق الحياة من أهم الحقوق الطبيعية، إذ تؤكد عليه جميع الأديان السماوية

والدساتير والقوانين الوضعية، وهو حق لصيق بالإنسان لا يمكن لأي شخص أن يتعدى عليه سواء

أكان بالقتل أم بالجرح أم بالضرب، فهو من أكثر الحقوق أهمية بين الحقوق الأخرى التي جرت

حمايتها، وبالتالي فإنه ينبغي احترامه وتأمين حمايته بغية تحقيق صالح الأفراد، وتماشياً مع ما

¹الضفيري، فهد غازي دهم ، رسالة ماجستير بعنوان "دور المنظمات الغير حكومية في حماية حقوق الانسان ،كلية العلوم السياسية ، جامعة ال البيت ، الاردن ، 2018، ص28-30

² الفتلاوي، سهيل حسين، حقوق الإنسان، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص56

وصفته اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في منظمة الأمم المتحدة بأن حق الحياة الأسمى للكائن البشري¹.

حق الحياة يُقصد به حق كل إنسان في العيش ككائن بشري بحسب التكوين الخلقي الذي أوجده عليه الله تعالى، ودون أن تحرمه أية قوة وضعية من هذا الحق، ومعلوم أن كافة الشرائع السماوية والوضعية كفلت للإنسان حق الحياة، ويكاد يكون هذا الحق من ألصق الحقوق بالإنسان من أي حق آخر، فهو حقّ منحه إياه الله عز وجل ولا يجوز للغير سلبه إلاّ استثناء وفي بعض الحالات؛ كإيقاع عقوبة الإعدام تنفيذًا لحكم قضائي حائز على الدرجة القطعية، إذ إنّ كفالة احترام حق الإنسان في الحياة ينبغي أن يكون الهدف الأساسي لجميع النظم القانونية على اختلاف أنواعها².

ثانياً: الحق في سلامة الجسد أيضاً من الحقوق المهمة للإنسان هو حقه في سلامة جسده وعدم تعريضه إلى التعذيب أو العقوبات التي تتصف بالقسوة والوحشية الماسة لكرامته الإنسانية، وهو من الحقوق التي تتكفل بحمايتها الدساتير والقوانين، ومن صور حماية حق الإنسان في الحياة وفي جسده أنه لا يُمكن للطبيب أن يتصرف بحرية في جسد المريض إلا بإذنه أو بإذن ذويه في بعض الحالات الطارئة، كذلك حق الشخص المتوفي في حرمة جسده إلا إذا أوصى بعكس ذلك³.

ثالثاً: الحق في الحرية إن حرية الإنسان هي الأخرى مقدسة كالحق في الحياة والكرامة الإنسانية، ولعل الحرية المقصودة هنا هي تلك التي كفلتها الإعلانات والمواثيق والأعراف الدولية، كذلك القوانين الوطنية التي تقضي بضمان احتفاظ الفرد بممارسة حياته في مجتمع متحضر يقوم على أساس مهم مفاده ضرورة الحفاظ على كرامة وحياة الإنسان. الحرية هي أصل عام وشامل لكل

¹ عساف، نظام، مدخل إلى حقوق الإنسان في المواثيق الدولية والإقليمية والأردنية، مطبعة أمانة عمان، 1999، ص77

² علوان، محمد، الموسى، محمد، القانون الدولي لحقوق الإنسان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص149

³ عبد العزيز، عصام، حقوق الإنسان في الضبط القضائي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص234

الحقوق، والنص على هذا الحق يرمي أيضًا الإشارة إلى طائفة معينة من الأوضاع والتطبيقات، ولا شك أنّ أهم الأوضاع التي تتناقض وبصورة مباشرة مع حق الإنسان في الحرية هي كل الممارسات المتصلة بالعبودية والرق والاتجار بالبشر وغيرها من الممارسات التي تنتافي وحق الإنسان في حياة حرة وكرامة، ويدخل ضمن حق الإنسان في الحرية الكثير من الحقوق أهمها: الحرية في التملك، والحرية في المسكن، والحرية في التنقل، والحرية في العمل، والحرية في العقيدة والديانة.. إلخ¹.

الفرع الثاني: الحقوق المادية يطلق عليها البعض الحقوق المدنية، وهي عبارة عن مجموعة من الحقوق الأساسية التي ينبغي أن يتمتع بها الإنسان باعتباره عضوًا في المجتمع، إذ لا يمكن الاستغناء عنها بأي حال من الأحوال، فهي حقوق ضرورية لكي يتمكن الإنسان من ممارسة حياته على نحو صحيح، ولعل من بين أهم الحقوق المادي ما يأتي:

أولاً: الحق في العدالة والمساواة وعدم التمييز نصّ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عن منظمة الأمم المتحدة على أنّ الناس جميعًا سواسية أمام القانون، معنى ذلك أنه يجب إتاحة الفرصة لكل شخص بعيدًا عن أي شكل من أشكال التمييز، وعلى قدم المساواة مع غيره حتى يستطيع اللجوء إلى القضاء في حال ما لأي عمل من شأنه أن يمس أي حق من حقوقه الشخصية أو المالية، فالحق في المساواة يعني هنا التكافؤ في المراكز القانونية بين جميع الناس والقدرة على اللجوء إلى المحاكم للمطالبة بالحقوق، ولعل مجالات تطبيق هذا الحق كثيرة لا يمكن حصرها، فهي تشمل جميع نواحي الحياة سواء أكانت الاجتماعية أم السياسية أم الثقافية².

¹ كويس، ياسر، نوح، مهند، حقوق الإنسان، منشورات الجامعة الافتراضية، سوريا، 2018، ص8

² القاضي، محمد، حق الإنسان في محاكمة عادلة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص6

لضمان فاعلية العدالة الجنائية ينبغي احترام حق الإنسان في المساواة أمام القضاء، ولعل هذه المساواة تعني أن يتساوى الناس جميعًا أمام القضاء، بحيث يتمكنون من ممارسة حق التقاضي بشكل متساو، وأمام محكمة واحدة، ومن دون أن يكون هنالك تمييز بسبب الجنس أو اللون أو اللغة أو العقيدة أو بسبب المعتقدات أو الآراء التي يؤمنون بها، كذلك وحدة القانون المطبق على الأشخاص، ووحدة العقوبات المقررة توقيعها على من يحكم القضاء بإدانتهم.

ثانياً: الحق في العمل الحق في العمل وهو من الحقوق المادية المهمة حتى يحيا الإنسان بكرامة، إذًا لكل إنسان الحق في الحصول على فرصة للعمل أسوة بغيره، ومن حقه اختيار نوع وطبيعة العمل الذي يرغب في مزاولته، ومن الحقوق المهمة في هذا المجال حق الإنسان في أجر عادل وفي حمايته من البطالة، والحرية في الانضمام إلى النقابات المهنية لحماية مصلحته من تحكم أصحاب العمل، وحقه في ظروف عمل جيدة من وقت الراحة عدد ساعات عمل محددة، وحقه كذلك في الضمان الاجتماعي¹.

ثالثاً: الحق في التعليم وهو من الحقوق المادية الأساسية للإنسان خاصة في الوقت الراهن، كونه حقًا اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا في الوقت نفسه، وحق الإنسان في التعليم يُتيح له أن يتعلم ما يشاء من مجالات العلم الواسعة والمختلفة، ولا يتم إجباره على تعلم ما لا يرغبه ولكن ينبغي أن يترك له حرية الاختيار، والحق في التعليم أصبح من الأهمية بمكان بحيث أن أغلب دول العالم جعلته إلزاميًا خاصة في المراحل الأساسية، وذلك من أجل تثبيت العدالة الاجتماعية ومكافحة الأمية والقضاء على الجهل².

¹ علوان، محمد، الموسى، محمد، القانون الدولي لحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص155

² الفتلاوي، سهيل حسين، حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص61

المبحث الثاني: مفهوم حقوق كبار السن

سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم حقوق كبار السن، من حيث تعريف كبار السن، وخصائص كبار السن، والعوامل المؤدية إلى انتهاك حقوق كبار السن، بالإضافة إلى النظريات العلمية المفسرة للانتهاكات والعنف التي يتعرض لها كبار السن.

المطلب الأول: تعريف كبار السن

يمكن تعريف كبير السن بأنه من ظهرت عليه أعراض الشيخوخة، وضعفت قدراته الوظيفية والجسمية والعقلية، مما ينعكس سلباً على توافقه الاجتماعي والنفسي، ويجعله في حاجة إلى الرعاية الاجتماعية والجسمية والنفسية والعقلية¹.

كما تم تعريف كبار السن بأنها الفئة التي بلغت سن الشيخوخة وأضحت من الضعف بعد تجاوزها مرحلة الكهولة، ويحدد بعضهم التقدم في السن من الستين إلى آخر العمر في إطار الأحكام الفقهية من وقف أو وصية أو غيرها، إلا أن بعض الفقهاء يرون أن سن الخامسة والستين هو العمر الذي يتبدأ به الشيخوخة، واتجاه آخر يرى الخامسة والثمانين هو العمر الذي تبدأ به الشيخوخة².

¹ غباري، محمد سلامة، رعاية الفئات الخاصة في محيط الخدمة الاجتماعية، ط1، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، الاسكندرية، 2003، ص263

² زكرياء، كعبوش، مكانة كبار السن في الأسرة والمجتمع بين الشرع والقانون، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، العدد (15)، 2019، ص123.

أما منظمة الصحة العالمية فترى أن الأشخاص الذين يبلغون ستون عاماً وأكثر يمثلون مجتمع كبار السن، وهذا المعيار يعد الأكثر استعمالاً لأنه يستجيب إلى مجموعة من المقاييس الاجتماعية والاقتصادية لا سيما فترة الإحالة على التقاعد¹.

ومن المختصين من يرون أن كبار السن لا يمكن تحديد عمر زمني محدد، لكنهم أناس أصبحوا غير قادرين على العمل وبدأوا يطلبون الخدمة من غيرهم، بينما يرى اتجاه آخر أن كبار السن لا يصابون بالضرورة بأمراض الشيخوخة لمجرد بلوغهم سنّاً معينة، لكن هناك عوامل بيولوجية أو نفسية أو اجتماعية تجعلهم يصلون إلى حالة العجز وقد يحدث هذا في أي سن، وهناك من يرى تصنيف المسنين حسب أدائهم الوظيفي وإقبالهم على الحياة وليس حسب عمرهم الزمني، ومنهم من قال إن كبار السن يتحولون من أشخاص ذوي عطاء إلى أشخاص في حاجة إلى تلقي المساعدة².

إلا أن الدراسة الحالية ترى أنه من الضروري تحديد الشيخوخة بسن معين، وذلك من أجل الإجراءات المتبعة للمحافظة على حقوقهم الصحية والاجتماعية والإدارية والاقتصادية، وعدم فتح المجال أمام تقدير ظروف الشخص لاعتباره كبيراً في السن أم لا، فتحيده بسن معين يسهل الكثير من الإجراءات على الجهات المختصة، وعليه يقترح الباحثان تعريف كبار السن بأنهم الأشخاص الذين بلغوا سن الخامسة والستين من العمر، وهذا التعريف يتلاقى مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الذي حدد سن الخامسة والستين هو العمر الذي يحدد على أساسه كبير السن، وهو ما يعمل به في فلسطين.

¹ غيث، عاطف محمد، قاموس علم الاجتماع، ط1، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1995، ص3

² الجندي، حسني، الحماية الجنائية للمسنين ومعاملتهم عقابياً، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011، ص19

وهناك خصائص عدة لكبار السن¹:

- الخصائص الجسمية: تشمل الضعف في التكوين الجسمي العام، وظهور أمراض عديدة وضعف في النشاط الجنسي إذا ما قورن بالمراحل السابقة، كذلك الضعف في الجهاز العصبي، والجهاز العظمي، وضعف في الشهية، وترهل العضلات وفترور الهمة والنشاط.
- الخصائص العقلية: تتمثل بزيادة النشاط التخيلي، والاعتماد على الماضي وخبراته، والضمور في خلايا المخ بسبب التقدم في العمر وكثرة النسيان وضعف الذاكرة.
- الخصائص النفسية: تتصف انفعالات كبار السن بالخمول وبلادة الحس، وقد يرجع هذا الشعور الغريب بالسلبية والبلادة إلى عدم إدراك كبار السن للمسؤولية نتيجة إهمال من الآخرين.
- الخصائص الاجتماعية: تتمثل بالشعور بالوحدة الاجتماعية، والفراغ الاجتماعي، وقد يعود ذلك إلى موت بعض الأصدقاء أو زواج الأبناء وابتعادهم عن كبار السن أو موت شريك الحياة.
- علاوة على ذلك يتميز كبار السن المتعرضين للعنف، باعتمادهم على أفرادهم بشكل كلي، ويحتاجون إلى مساعدة مستمرة، ومعتمدون ماديا على أسرهم.

¹ الشاذلي، عبد الحميد، التوافق النفسي للمسنين، المكتبة الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص44 انظر ايضا معيط، سهير، الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المسنين، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، 2005، ص67

المطلب الثاني: العوامل المؤدية لانتهاك حقوق كبار السن

هنالك مجموعة من الدوافع للعنف ضد كبار السن، أوجزها الغريب والعود وفق الآتي¹:

1: الأمراض التي يعاني منها القائمون على الرعاية، ومن أهمها التوترات والأمراض النفسية والعقلية والإدمان على المخدرات.

2: نقص التدريب النفسي والاجتماعي لدى القائمين على رعاية كبار السن لتحمل العبء الزائد من جراء هذه الرعاية، وعدم قدرته على الملائمة بين حاجات كبار السن وحاجاته الخاصة.

3: نقص الموارد والإمكانات وندرة البرامج والخدمات المجتمعية.

4: الخلافات والصراعات داخل الأسرة تؤدي إلى ممارسة العنف ضد كبار السن.

5: العجز والإعاقة التي يعاني منها كبير السن بحيث يحتاج إلى رعاية أكثر من الآخرين تؤدي إلى تعرضه للعنف.

ونظراً لتعدد أشكال العنف ضد كبار السن، ووجود عدد من المتغيرات الطارئة المحددة التي تسهم في وجود شكل معين من أشكال العنف ضد كبار السن من قبل بعض القائمين على رعايتهم، لذلك تعددت وجهات النظر المفسرة له.

أولاً: النظريات النفسية: تفترض النظريات النفسية أن اللذين يقومون بالرعاية واللذين يواجهون العنف ضد كبار السن تكون لهم سمات شخصية معينة، كما يرجع العنف ضد كبار السن إلى الحالة المرضية للشخص الذي يسيء المعاملة متدرجاً من المرض العقلي الخطير إلى السمات الشخصية

¹ الغريب، عبد العزيز، العوج، ناصر، الحماية الاجتماعية لكبار السن، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، ص23 وما بعدها

المنحرفة، كذلك أوضحت بعض الدراسات النفسية أن الشخص الذي يسيء معاملة كبار السن غالباً ما يكون قد عاش ظروف وأحداث حياة تؤدي به إلى الإحباط، فتتسأ لديه طاقة تدفعه إلى الاعتداء على العائق الذي يعتقد أنه حجب أهدافه، وحين يعجز الفرد عن الاعتداء على هذا العائق فإنه يتجه بتلك الطاقة العدوانية إلى هدف آخر، من خلال بعض الأساليب مثل تعاطي المخدرات، أو ضرب المسن، كما أن العزلة الاجتماعية التي يعيش فيها القائم على رعاية المسن من أهم العوامل التي تؤدي به إلى العنف ضد كبار السن¹.

ثانياً: النظريات الاجتماعية: نركز النظريات الاجتماعية على السياق الاجتماعي الذي يحدث فيه العنف ضد كبار السن، فالعوامل الاجتماعية البيئية مثل الوضع الاجتماعي، نحو البطالة وظروف السكن والمعيشة، وحجم الأسرة وتركيبها تشكل مصادر رئيسة للضغوط التي تؤدي إلى العنف ضد كبار السن، كما تركز النظريات الاجتماعية على الضغوط البيئية المتراكمة من داخل الأسرة أو خارجها وعلاقتها بانعزال أفراد الأسرة وعلاقة هذه العوامل بإيذاء المسن، وعموماً فإن تشكل عوامل التفكك الأسري والصراع العائلي، وعدم تواصل الأجيال وغياب روح المودة، وانشغال الأبناء كل بحياته كلها قد تسهم بإهمال كبار السن، كما ينظر إلى المجتمع على أنه عامل أساسي في العنف ضد كبار السن وإهمالهم، فالنظرة السلبية للمسنين من قبل المجتمع هي الدافع الأساسي بانخراط القائمين على رعاية المسنين في العنف، وتقترب نظرية التبادل الاجتماعي أن العنف ضد كبار السن غالباً من ستنشأ عن عجز المسن عن رعاية نفسه واعتماده على الآخرين².

¹ مبروك، عزة عبد الكريم، سوء معاملة كبار السن الأسباب والنتائج، مجلة دراسات نفسية، القاهرة، المجلد (13)، العدد (4)، 2006، ص56

² ابريغ، سامية، ظاهرة إساءة معاملة كبار السن في المجتمع الجزائري، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد (2)، العدد (5)، 2018، ص493

ثالثاً: النظريات الاقتصادية: حسب هذه النظريات الاقتصادية، فإن النظام الاجتماعي السائد هو المسؤول عن الجرائم بصفة عامة، لما يخلفه هذا النظام من أنانية وحقد وتطلعات طبقية، فالأوضاع الاقتصادية السيئة للأسر، والدخل الضئيل، والمسكن المزدحم والضيق، كلها أسباب تحرم الأفراد من إشباع حاجاتهم الأساسية، وتحرمهم من فرص النمو والتعاون والإسهام الفاعل في البناء الاجتماعي، وبما أن كبار السن ليس باستطاعتهم المشاركة الفاعلة في الحياة الاقتصادية، والنمو الاقتصادي صار لازماً على البناء الاجتماعي أن ينبذهم لأنه في هذه الحالة يشجع على المنافسة وما يقدمه الفرد من قيمة إضافية في المجتمع، كما تقترح نظرية المصادر أن استخدام العنف في الأسرة مرهون بمدى إمكانيات أعضائها، فمن يملك مصادر أكثر ويكون أكثر فاعلية سيكون أكثر تأثيراً ويحتل رأس الهرم فيها، ولما كان المال أو المورد الاقتصادي هو مصدر كل سلطة، فإن تقدم الإنسان في العمر وتراجع وظائفه الفيزيائية يجعله غير قادر على المشاركة الفعالة وتقديم الإضافة، وبالتالي فقدان مكانته وسلطته الأسرية والاجتماعية، فعندما يفقد المسن مكانته وقوته داخل الأسرة ويصبح مستهدفاً، وبالتالي يمارس عليه العنف كونه لا يمتلك القوة داخل نظام الأسرة، كذلك المسن يصبح محدود المعاش مما يجعله مستهدفاً يمارس عليه العنف بسبب نقص إمكانياته المادية¹. كما يتخذ العنف ضد كبار السن، العديد من الأشكال وفقاً للفقهاء، نبرزها فيما يلي²:

¹ سمير، عزوني، الوضعية الاقتصادية لكبار السن وعلاقتها بالعنف الموجه ضدهم، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد (6)، العدد (1)، 2019، ص410

² النوافلة، قاسم، أنماط العنف الموجه ضد كبار السن المقيمين في مؤسسات المسنين بالأردن، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد (28)، العدد (55)، 2012، ص61، انظر أيضاً انكيدك، منال القيسي، العنف ضد المسنين في القدس الشرقية وصف وتفسير لبعض مظاهر العنف من وجهة نظر المسنين أنفسهم، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2006، ص34

1. العنف الجسدي: ويقصد به التسبب بألم جسدي لكبار السن بواسطة الاعتداء على الجسد، (رمي أي شيء على كبير السن، الدفع أو الشد أو الدفش، الضرب باليد أو الرجل، التهديد باستخدام أداة حادة أو عصا)، وبعض الفقهاء يقترح العنف الجنسي ضمن إطار العنف الجسدي.

2. العنف النفسي: أي سلوك مادي أو لفظي يلحق أذى نفسي بكبير السن، (الصراخ، الشتيم، السب، التحقير، المناداة باللقب، البصق، التجاهل، التخويف).

3. العنف الاقتصادي: أي سلوك من شأنه السيطرة على مصادر الدخل و/أو أملاك كبير السن واستغلالها مادياً، وفي حال عدم وجود مصادر مالية لكبير السن منع أو حجز الإنفاق الضروري لسد احتياجاته من قبل أقاربه أو الأشخاص المعتنين به، أو سرقة ممتلكاته الخاصة، أو إجباره على التنازل عن ممتلكاته، والاقتراض من المسن دون الإرجاع.

4. العنف الاجتماعي: أي سلوك من شأنه إلحاق ضرر اجتماعي بكبير المسن. (قلة الزيارات، قلة التواصل معه، العزلة، تدني المكانة والدور الاجتماعي في الأسرة، عدم المشاركة في المناسبات الاجتماعية)

5. الإهمال: هنالك نوعين من الإهمال، الأول الإهمال المقصود ويعني عدم الاهتمام والانتباه لكبير السن بشكل مقصود، والثاني الإهمال غير المقصود ويعني (الإهمال الصحي، الإهمال في تقديم الطعام، الإهمال في النظافة الشخصية، الإهمال في تقديم الملابس).

وقد قسمت الجمعية العامة للأمم المتحدة (2002) سوء معاملة كبار السن في مرحلة الشيخوخة وحقوق الإنسان إلى أربعة أشكال هي¹:

1. سوء المعاملة البدنية: يشير إلى أعمال تتكرر أو لا تتكرر، أو إلى أعمال متواصلة، وتتضمن الأعمال المتواصلة الحد من الحركة أو من التنقل بشكل غير مناسب، مما يحدث الأما وأضراراً بدنية، ومن نتائج سوء المعاملة البدنية، مؤشرات بدنية على سوء المعاملة، وعلامات نفسية ظاهرة، مثل نقصان القدرة على الحركة، والاضطراب وغيرها من أشكال تغير السلوك.
2. سوء المعاملة العاطفية: إن العدوان الشفوي المزمن، يتضمن الكلام والتعامل بشكل يشوه سمعة المسن، وهو سلوك مؤذ ينال من الشخص وكرامته وتقديره لنفسه، ويتسم سوء المعاملة بعدم احترام خصوصية المسن وممتلكاته، وعدم احترام رغباته، وحرمانه من الإتصال بمن لهم أهمية في حياته، وعدم تلبية احتياجات المسن الصحية والاجتماعية، ومن مؤشرات سوء المعاملة العاطفية عدة ظواهر سيكولوجية حادة منها الخوف، وقلة القدرة على اتخاذ القرار، واللامبالاة، والانسحاب، والاكتئاب.
3. سوء المعاملة المادية: ويشمل الاستخدام غير المشروع أو غير المناسب، أو الاستحواذ على ممتلكات المسن أو امواله، أو إجباره على إحداث تغييرات في وصيته أو وثائق قانونية أخرى، وحرمانه من حق الوصول إلى أمواله الخاصة والتحكم فيها كالغش والاحتيال المالي.

¹ الشاعر، جميل، العلاقة بين العنف ضد المسنين وردود أفعالهم النفسية والاجتماعية من وجهة نظر المسنين المسجلين بمديرية الشؤون الاجتماعية بالضفة الغربية، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، 2011، ص12

4. الإهمال: هو عدم القيام بأعمال تلبي احتياجات المسن، مثل عدم توفير الغذاء المناسب،

والملابس النظيفة، والمكان الآمن والمريح للعيش، ورعاية صحية جيدة، ونظافة صحية

شخصية، وحرمان المسن من التواصل الاجتماعي.

وقد وضعت هيئة حقوق الإنسان مجموعة من الحقوق للمرضى من كبار السن، أهمها ما يلي¹:

1. أن تكون تصاميم المنشآت الصحية مراعية وصديقة لكبار السن خصوصا المداخل والممرات.

2. منح كبار السن الأولوية عند تقديم الخدمات الصحية من لحظة دخولهم المنشأة الصحية

وحتى خروجهم منها.

3. تقديم خدمات الإرشاد النفسي والاجتماعي لهم ولمن يرعاهم بالمنزل من خلال فرق

متخصصة.

4. تدريبهم وتدريب من يرعاهم بالمنزل على أساسيات الرعاية الصحية اليومية المنزلية.

5. تقديم الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية بما يتناسب مع احتياجاتهم الصحية. توفير الأجهزة

في المنزل مثل الكرسي المتحرك، العكاز ذو القاعدة الثلاثية، والنظارات والسماعات الطبية.

6. تقديم الرعاية الطبية في المنزل لغير القادرين على الوصول للمنشآت الصحية.

¹ حقوق كبار السن، مقال منشور على الموقع الإلكتروني <https://aawsat.com/home/article/2554261/>

<https://aawsat.com/home/article/2554261/>

<https://aawsat.com/home/article/2554261/> منشور بتاريخ 2020/10/9 في العدد رقم 15291، تاريخ الدخول 2021/9/12 الساعة 4:45م

ويمثل اليوم العالمي لكبار السن، الذي يحتفل به في الأول من أكتوبر (تشرين الأول) سنوياً فرصة لإبراز المساهمات المهمة التي يقدمها كبار السن للمجتمع، ولزيادة الوعي بفرص وتحديات الشيخوخة في عالم اليوم، حيث يتم¹:

- تسليط الضوء على هذه الفئة العمرية واحتياجاتها الصحية
- رفع الوعي بحقوق كبار السن وأهمية الرعاية الصحية لهم
- إيضاح الجهات المعنية لكل فئات كبار السن
- نشر ثقافة التشيخ الصحي بين أفراد المجتمع وكبار السن أنفسهم
- ودعم الرعاية المشتركة بين جميع الجهات المعنية بكبار السن.
- ويمكن الاستفادة منهم في خدمة المجتمعات من خلال العمل التطوعي؛ ونقل خبراتهم الثرية ومعارفهم التي اكتسبوها للأجيال الأخرى.

المطلب الثالث: أسباب الحاجة إلى اتفاقية دولية خاصة بحقوق كبار السن

وهناك حاجة لاتفاقية من الأمم المتحدة حول حقوق كبار السن للأسباب الموجبة التالية ²:

- 1- إن التمييز على أساس السن هو أمر غير مقبول مع زيادة عدد آبار السن فإن هذه الضغوط قد تؤدي إلى زيادة التمييز على أساس السن. وذلك سيؤدي حتماً إلى ضرورة مواجهة هكذا تمييز

^١ حقوق كبار السن، مقال منشور على الموقع الإلكتروني <https://aawsat.com/home/article/2554261/%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%82-%D9%83%D9%82%D>

http://www.inpea.net/images/Strenghtening_Rights_Older_People- [2](#) مقال منشور على الموقع الإلكتروني Arabic.pdf تاريخ الدخول 2021/9/20 الساعة 8م

2- ان حقوق الانسان قد تغيّر في حياة الناس إن حماية حقوق كبار السن من شأنه أن يساعد

الناس على التمتع بحياة كريمة وأمنة على قدم المساواة مع غيرهم من أفراد المجتمع.

3- إن ممارسة هذه الحقوق سيتيح لكبار السن فرصة التعامل معهم باحترام، شأنهم شأن من

هم أصغر سناً .

4- ان القوانين الدولية والاقليمية الحالية لا تعطي الحماية الكافية لحقوق آبار السن إن

القانون الدولي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية الأخرى تقتض تطبيقها على كافة

الناس دون اعتبار للسن. إنما لم يتم ذآر السن بوضوح لمنع التمييز. هنالك عدة معاهدات

إقليمية لحماية حقوق آبار السن ولكنها غير شاملة أو كافة أو ذات منهجية واضحة.

5- هنالك تلازم بين حقوق الإنسان والتنمية، إن احترام حقوق الإنسان يؤدي إلى المزيد من

التنمية حيث الاحترام والكرامة والمشاركة في إبداء الرأي تؤثر جميعها، إضافة الى الأمان

المادي لتحسين حياة ورفاهية الناس. إن توفير الحماية لحقوق آبار السن من الرجال

والنساء تسمح بخلق ظروف أفضل تتيح لهم المجال للمشاركة والمساهمة في تنمية واقعهم

وواقع الناس حولهم. إن الاحترام لحقوق الناس سيؤدي حتما إلى مجتمعات آآثر إنصافاً

وديمومةً وشمولية.

6- إن حقوق الإنسان توفر معايير أفضل للخدمات يتزايد إدراك القطاع الأهلي آما القطاع

الخاص لأهميته وأثره في الوصول لحقوق الناس إذ أن العديد من الخدمات الصحية منها

والمالية يوفرها قطاع الأعمال أو الجمعيات الأهلية الغير حكومية¹.

¹ مقال منشور على الموقع الإلكتروني http://www.inpea.net/images/Strengthening_Rights_Older_People-Arabic.pdf تاريخ الدخول 2021/9/20 الساعة 8م

ورغم أن الاتفاقية الدولية لا تلزم بشكل قانوني سوى مؤسسات الدولة فإن القطاعين الأهلي والخاص يحتاجون أيضاً لمعايير واضحة حول تقديم خدمات تحترم حقوق كبار السن.

الفصل الثاني

الاليات الدولية والوطنية لحماية حقوق كبار السن

بدأ اهتمام وكالة الامم المتحدة بحقوق الافراد كبار السن متأخراً نسبياً، قياساً باهتمامهم بحقوق الفئات الاخرى كالنساء والاطفال. وقد ظهر الاهتمام الدولي بفئة كبار السن من خلال الجهود الكبيرة التي بذلتها هيئة الامم المتحدة في نهايات القرن العشرين، والتي تمثلت في عقد جمعية الشيخوخة الاولى في العام 1982 ، وما نتج عن هذه الجمعية من توصيات، نجم عنها وضع الامم المتحدة عدداً من المبادئ والقواعد المتعلقة بكبار السن في العام 1991 ، وعلان الشيخوخة في العام 1992 ، ومن ثم عقد جمعية الشيخوخة الثانية في العام 2002.

يتميز كبار السن، كمجموعة، بالتباين والتنوع، شأنهم في ذلك شأن باقي الافراد، ويعتمد وضعهم على الحالة الاقتصادية والاجتماعية للإقليم الجغرافي، وعلى العوامل الديمغرافية والبيئية الثقافية والمتعلقة بالعمل. كما يعتمد، على الصعيد الفردي، على الحالة الاسرية، وعلى مستوى التعليم والبيئة الحضرية أو الريفية، وعلى شغل العاملين والمتقاعدين.

تتسارع ظاهرة الشيخوخة في العالم بشكل ملفت، مما يستدعي ذلك تحرك صانعي القرار اتخاذ السياسات والخطط المناسبة، ويتزامن هذا التسارع مع بلورة منهجية العمل للنهوض بكبار السن، فقضايا كبار السن والشيخوخة، وإن كانت تخص فئة معينة من السكان، تقع أيضاً في صلب النهج الحقوقي للجميع، وضمن دائرة دورة الحياة حيث جميع المسارات مرتبطة. وفي هذا الفصل سيتم عرض ومناقشة أهم الاطر والقوانين العالمية والاقليمية ذات العلاقة بكبار السن.

المبحث الأول: الآليات الدولية

تتسارع ظاهرة الشيخوخة في العالم بشكل كبير ومتسارع، مما يستدعي لتدخل من الحكومات لاتخاذ سياسات وقرارات مناسبة فيما يتعلق بموضوع حماية حقوق كبار السن، ويتزامن هذا التسارع مع بلورة فكرة العمل للنهوض بواقع حقوق كبار السن فهذه القضايا وإن كان تخص فئة معينة، إلا تقع في النهج الحقوقي للجميع، وضمن دائرة دورة الحياة حيث إن جميع المسارات والفئات متساوية، وفي هذا المبحث سيتم عرض أهم الاتفاقيات والقوانين الدولية والمؤتمرات والقرارات ذات العلاقة بكبار السن.

المطلب الأول: الاتفاقيات الدولية

إن كافة الاتفاقيات والمؤتمرات والقرارات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان أكدت، مبدأ المساواة بين الأفراد جميعاً ودون تمييز على أساس الدين، أو الجنس، أو العرق،. ويلاحظ على هذه الوثائق أنها لم تقدم إشارة صريحة إلى التزام الدول الأطراف فيها بالمساواة، وعدم التمييز على أساس السن؛ حيث لم يتضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعام 1966، من النص بشكل صريح وواضح على حظر التمييز بناء على السن، وتم الاكتفاء بإيراد عدد من الحقوق التي تنطبق على كبار السن بطريقة ضمنية، كالحق في الضمان الاجتماعي، والحق في مستوى معيشي لائق، والحق في تأمين العائلات في حالات البطالة، أو المرض، أو العجز، أو الشيخوخة¹.

¹ دسيس، معن شحده ، ، كبار السن بين مظلة الحقوق ومطرقة الإهمال ،الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، سلسلة التقارير الخاصة (96) 2018، موقع الهيئة، <https://www.ichr.ps/>

و إذا كان التمييز على بسبب السن محظور بموجب العهد يشمل كبار السن، فقد اشار تعليق الامم المتحدة رقم 6 لسنة 1995 بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكبار السن، الى أنه لا العهد ولا الاعلان العالمي لحقوق الانسان يشيران بصراحة، الى السن كأحد الاعتبارات التي يحظر التمييز على أساسها. وبدلاً من النظر الى هذا الاسقاط على أنه استبعاد مقصود، ربما يكون أفضل تفسير له هو أن مشكلة الشيخوخة الديموغرافية، عندما اعتمد هذان العهدان لم تكن واضحة أو ملحّة كما هي الان في الوقت الحاضر، ومع ذلك، فإن المسألة تبقى غير محسومة، إذ يمكن تفسير منع التمييز بسبب اي اسلوب اخر، على أنه ينطبق على السن .

ان اللجنة التي أعدت تعليق الامم المتحدة رقم 6 لسنة 1995 بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكبار السن، أنه ليس من الممكن، حتى الان، استنتاج أن التمييز على أساس السن محظور تماماً بموجب العهد، ذلك أن مجموعة المسائل التي يمكن قبول التمييز بصدها محدودة جداً. وفضلاً عن ذلك، ينبغي التشديد على أن عدم قبول التمييز ضد كبار السن مؤكد في كثير من الوثائق الدولية المتعلقة بالسياسة العامة، وفي تشريعات الاغلبية الكبيرة من الدول. وفي المجالات القليلة التي ما زال يسمح بالتمييز فيها، مثلما هو الحال فيما يتعلق بسن التقاعد الإلزامية، أو بسن الحصول على التعليم العالي، هناك اتجاه واضح نحو إلغاء هذه الحواجز. ومن رأي اللجنة أنه ينبغي للدول الاطراف أن تسعى الى التعجيل بتنفيذ هذا الاتجاه الى اقرب حد ممكن¹.

¹ التعليق رقم 6 لسنة 1995 بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن كبار السن ، موقع الامم المتحدة لحقوق الانسان ، مكتب المفوض السامي ، <https://www.ohchr.org> ، ص 3-5

لهذا فإنه سيتم التعرض لأهم ما جاء من مبادئ عامه وقرارات واعلانات دولية خاصة بحماية حقوق كبار السن في عدة محاور وهي :

الفرع الأول: مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن للعام 1991

الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1991 اعتمدت على عدة مبادئ متعلقة بكبار السن بموجب القرار رقم 91/46. واشتملت هذه الوثيقة على خمسة مبادئ وهي كالآتي¹:

أولاً: مبدأ الاستقلالية:

وهذا المبدأ يتلخص في عدة نقاط نجملها انه من الضروري ان يتاح لكبار السن امكانية الحصول على ما يكفي من حاجاتهم الاساسية من غذاء ومأوى ورعاية صحيه وملبس ومسكن مناسب للعيش الكريم.

ثانياً: مبدأ المشاركة:

ينبغي تمكين كبار السن من التماس وتهيئة الفرص لخدمة المجتمع المحلي، ومن العمل كمتطوعين في أعمال تتناسب اهتماماتهم وقدراتهم، وان يتاح لهم فرصة الاندماج في المجتمع والمشاركة في وضع السياسات الخاصة في رفايتهم وان يقدموا للأجيال تجربتهم .

¹ قرار الأمم المتحدة بشأن مبادئ حماية حقوق كبار السن ، رقم (91-46) في 16 كانون الثاني من عام 1991، موقع الأمم المتحدة حقوق الانسان ، مكتب المفوض السامي ، <https://www.ohchr.org>

ثالثاً: مبدأ الرعاية:

وينص هذا المبدأ على ضرورة استفادة كبار السن من الرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية والتمتع الكامل في حقوق الانسان في محل اقامتهم، والاستفادة من حماية الاسرة والمجتمع لهم .

رابعاً: مبدأ تحقيق الذات:

ينبغي أن تتاح لكبار السن إمكانية الاستفادة من موارد المجتمع التعليمية والثقافية والروحية والترويحية، وان تتاح لهم الفرصة في تنمية امكاناتهم .

خامساً: مبدأ الكرامة:

ينص هذا المبدأ على، ضرورة العيش في كرامة دون الخضوع الى اي نوع من انواع الاستغلال النفسي او الجسدي. وان يتم معاملتهم معاملة منصفه بصرف النظر عن اي نوع من انواع التمييز بسبب اللون او الجنس او الديانة .

الفرع الثاني: الاعلان بشأن الشيخوخة للعام 1992

الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1992 اعتمدت القرار رقم 5/47 إعلاناً بشأن الشيخوخة. وقد دعا هذا الاعلان الدول الى¹:

حث المجتمع الدولي على تشجيع تنفيذ خطة العمل الدولية للشيخوخة، ونشر مبادئ الامم المتحدة للعام 1991- سالف الذكر-، ودعم الاستراتيجيات العملية لبلوغ الاهداف العالمية في مجال الشيخوخة لسنة 2001، ودعم الجهود المتواصلة لتوضيح خيارات السياسات العامة، عن طريق

¹ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 5/47 المؤرخ في 16 تشرين الأول/أكتوبر 1992، "إعلان بشأن الشيخوخة".

تحسين البيانات المتعلقة بفئة كبار السن، والبحث، والتدريب، والتعاون التقني بشأنهم، وتشجيع الصحافة ووسائل الاعلام أداء دور اساسي في خلق الوعي بشيخوخة السكان، وتشجيع التعاون داخل الاقليم، وتوفير الموارد البشرية والمادية اللازمة لتكيف البشرية مع بلوغهم سن النضج.

الحث على دعم المبادرات الوطنية المتعلقة بالشيخوخة في سياق الثقافات والظروف الوطنية، بحيث تعتبر السياسات والبرامج المتعلقة بهذه الفئة جزءاً استراتيجياً للتنمية العامة، وأن تتعاون كافة المنظمات الحكومية وغير الحكومية في هذا الشأن، وأن يشارك السكان كافة في الاعداد لهذه المرحلة، وتشجيع كبار السن على تطوير القدرات في جميع المجالات.

الفرع الثالث: تعليق اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية رقم 6 لسنة 1995 بشأن كبار السن.

انه من خلال الاهتمام الدولي بكبار السن، وضعت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العام 1995 التعليق رقم 6 ،الذي يقوم بتفسير الحقوق التي تضمنها العهد الدولي للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية ، والثقافية، وانطباقها على فئة كبار السن، وذلك من أجل لفت انتباه الدول الاعضاء في العهد الى حالة كبار السن. كما وضعت اللجنة، في العام 2007 ، مبادئ توجيهية لتسترشد بها الدول الأعضاء في تعميق فهمها لالتزاماتها إزاء كبار السن في تنفيذ أحكام العهد .

من خلال هذا التعليق الخاص بحقوق كبار السن فإنه تناول الابعاد التشريعية والتاريخية لكبار السن، وتناول بالدراسة الوضع العام لكبار في المواثيق الدولية ذات الاختصاص بذلك، وأشار الى أنه لم يتم ذكرهم صراحة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين الدوليين.

كما تناول هذا التعليق عدة أسماء مختلفة تم إطلاقها على هذه الفئة ، واعتمادها لمسمى " كبار السن"، كما انه تناول بالإشارة الى اختلاف الحقوق التي قد تحظى بها هذه الفئة بحسب طبيعة وظروف كل دولة، الا ان تباين هذه الظروف بين الدول يجب ان لا تنزل الى الحد الأدنى من الحقوق المكفولة في العهد المذكور سابقاً في المواد "3" الحق في المساواة وعدم التمييز بين الذكور والاناث، المادة"9" حق الضمان الاجتماعي، المادة "10" حماية الاسرة، وغيرها من المواد التي تتعلق بالحق في المستوى المعيشي الافضل، والحق في الصحة، والحق في التعليم¹.

الفرع الرابع : اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية

شارت العديد من الاتفاقيات والتوصيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية، كتوصية سياسات العمل لسنة 1964 ، وعدد من الصكوك المتعلقة بالضمان الاجتماعي كاتفاقية وتوصية إعانات العجز والشيخوخة والوراثة لسنة 1967 ، الى ضرورة أن تراعى، في تنظيم القضايا العمالية تشريعياً وسياسياً، الاحكام المتعلقة بفئة العمال الكبار في السن ؛ سواء من حيث ظروف التشغيل والعمل وساعات العمل بشكل يومي .او من حيث المعونات التي قد يتم الدفع بها الى العامل من فئات كبار السن؛ سواء بعد 30 سنة، أو 20 سنة، أو حتى 15 سنة، وفقاً للوائح تحددها القوانين الوطنية لكل دولة، وتشترط دفع العامل عدداً معيناً من الاشتراكات للحصول على معونات شيخوخة دورية².

¹ انظر في الملحق: تعليق رقم 6 لسنة 1995 بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكبار السن، الامم المتحدة "حقوق الانسان".

² الاتفاقية رقم 128 لسنة 1967 بشأن اعانات العجز والشيخوخة والوراثة، مكتبة حقوق الانسان، <http://hrlibrary.umn.edu> [/ilo.html /arabic](http://ilo.html/arabic)

ان توصية المنظمة رقم 162 لسنة 1980 الخاصة بكبار السن تعتبر ، الاوسع أحكاماً في مجال العمل، وظروف العمل الخاصة بهذه الفئة. فقد نظمت هذه التوصية عمل كبار السن، واقرحت السبل الكفيلة بتوفير اجواء عمل أفضل لهم. ومن ذلك: تخفيض عدد ساعات العمل اليومية والاسبوعية لكبار السن، وزيادة الاجازات السنوية وفقاً لطول مدة الخدمة أو السن، وتمكين كبار السن من اعادة تنظيم ساعات العمل لهم بما يتناسب وظروفهم الصحية والجسدية¹.

المطلب الثاني: المؤتمرات والقرارات الدولية والعربية

زيادة عدد كبار السن في المجتمعات المختلفة، وبسبب ضعف الاهتمام الدولي بحقوق هذه الفئة في الاتفاقيات الدولية بشكل صريح ومباشر، سعى المجتمع الدولي الى منح اهتماما على بهذه الفئة من فئات المجتمع من خلال كثير من الجهود على المستوى السياسي من خلال عقد مؤتمرات وخطط في سبيل الوصول الى خطة ممنهجة لحماية كبار السن، ومن أهمها:

الفرع الأول: خطة عمل فيينا الدولية بشأن الشيخوخة "خطة جمعية الشيخوخة الاولى"
للعام 1982.

وضعت خطة العمل الدولية الاولى للشيخوخة المعتمدة في المؤتمر العالمي الاول في فيينا العام 1982 توصيات باتخاذ إجراءات بشأن كبار السن في تسعة مجالات، وهي: الصحة، التغذية، حماية المستهلكين المسنين، الاسكان والبيئة، الاسرة، الرفاه الاجتماعي، تأمين الدخل، العمل،

¹ توصية المنظمة رقم 162 لسنة 1980 الخاصة بكبار السن ، مكتبة حقوق الانسان ، مرجع سابق

التعليم. واتضح أن المجالات التالية هي أكثر المجالات صعوبة من حيث المعالجة، وهي: الاسكان، والبيئة المعيشية؛ وتأمين الدخل ، وحماية المستهلكين كبار السن¹.

الفرع الثاني: برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994 في القاهرة.

من أبرز إنجازات المؤتمر الدولي الاول للسكان والتنمية الذي عقد في عام 1994 في القاهرة، أنه شكل النواة الأساسية، لربط قضايا السكان بالتنمية المستدامة، وتأكيد الصلة بينهما، وقد غطى برنامج عمل المؤتمر مواضيع مختلفة، ومن منظور عام، يركز برنامج العمل على ضرورة إدماج جميع القضايا السكانية في التخطيط التنموي.

حيث أرسى طرقاً واضحة في التعاطي مع القضايا السكانية تجعل من الانسان الغاية القصوى لكل فعل تنموي، وتعتبر أن كل فرد مهمّ ، وتشدد على الالتزام الجماعي والفردى باحترام حقوق الانسان، والقطع مع كل أشكال التمييز والتهميش والاقصاء. ذلك أن ثنائية السكان والتنمية تفرض في التعامل معها، اعتماد مسلك التنمية الشاملة والمستدامة، فالتنمية هي تحسين كمي ونوعي دائم ومتواصل للأوضاع الصحية والمعيشية والتعليمية لكل السكان ، وممارستهم حقوقهم وتخليصهم من التمييز والاقصاء، وهي في المحصلة بحث متواصل لتحقيق نوعية من السكان الجيدة، ولتكون حياة افضل.

الجدير بالذكر انه لم يتناول المؤتمر بشكل خاص فئة كبار السن والشيخوخة، الا انه تناولها من ناحية ديمغرافية وتحول الهيكلية السكانية في المجتمعات، وما تفرضه هذه التغيرات من تحديات،

¹ تقرير مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان ، قرار الجمعية العامة رقم 48-141 ، تقرير في حالة حقوق المسنين، تموز - يوليه-دوره 2012، <https://www.ohchr.org>، ص6

وتناول المؤتمر في احدى فصوله دور الاسرة في رعاية المسنين من جميع نواحي الرعاية الصحية والاقتصادية والنفسية والاجتماعية¹.

وبناء على المرجعيات التي تمت لمخرجات هذا المؤتمر تم اصدار اعلان القاهرة 2013 والمنبثق عن المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية، وقد صادقت عليه الدول العربية وأقرته ليكون الوثيقة العربية الموحدة التي تلتزم بأولويات وانشطة رئيسية، من أجل الاسراع في تنفيذ برنامج العمل. وقدم اعلان القاهرة مجموعة من التوصيات في المحاور التالية: الكرامة والمساواة، الصحة، البيئة المستدامة، الإدارة الرشيدة والحوكمة، وأوصى بسبع نقاط ذات أولوية لكبار السن:

- القضاء على الفقر بين كبار السن.
- تمكين كبار السن من المشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- إتاحة فرص للتنمية الفردية وتحقيق الذات والرفاه مدى الحياة.
- تحقيق المساواة بين الجنسين من كبار السن وإلغاء كل أشكال التمييز.
- تأكيد أهمية دور الأسرة، والحفاظ على الترابط والتضامن الوثيق بين الأجيال لتعزيز التنمية الاجتماعية.
- توفير الوقاية والرعاية الصحية الجيدة والدعم والحماية الاجتماعية لكبار السن.
- بناء شراكات في ما بين الجهات الحكومية على كل المستويات، وكذلك مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وكبار السن أنفسهم لتنفيذ البرامج وخطط العمل.

¹ عارف ، توفيق طاهر ، تقرير بعنوان : واقع المسنين ومتطلبات رعايتهم في فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، موقع <https://www.pcbs.gov.ps> ، 2020 ، ص61-63

- إعداد البحوث والدراسات العلمية لتعزيز المعرفة بآثار الشيخوخة على الفرد والمجتمع¹.

الفرع الثالث: خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة 2002.

صدرت في عام 2002 خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لتشكل المرجعية الاولى للدول في النهوض بكبار السن ومعالجة الشيخوخة بزخم جديد ومن منظور حقوقي.

يمكن استخلاص عدد من المبادئ الاساسية التي ركزت عليها الخطة ذات العلاقة بكبار السن وهي:

- ربط موضوع كبار السن والشيخوخة بأطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وينظر إليهم كفئة هامة في المجتمع لها الحق في المشاركة في جميع النواحي الحياتية.

- تشدد خطة العمل على أن كبار السن ليسوا فئة عمرية متجانسة، لاختلاف أوضاعهم المعيشية والصحية والفرص التي حصلوا عليها، والتي تتأثر بعوامل عديدة من أهمها عامل النوع الاجتماعي، لذا ينبغي أخذ الفروقات في ما بينهم في الاعتبار في السياسات والتدخلات والتشريعات.

- كما تركز الخطة ضمن مبادئها الاساسية على القضاء على الفقر بين كبار السن، مع الاشارة إلى أن عددا كبيرا منهم يعيش في الريف التي غالبا ما تفتقر إلى الكثير من الامكانيات لتلبية احتياجاتهم، وخاصة الصحية .

¹ تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة لسنة 1994 ، موقع الكتروني ، وزارة التنمية والتعاون الدولي التونسيه ، http://ins.tn/sites/default/files/2021-03/Caire%20plus%20%2025_Finale.pdf ، ص 1-2

وفي الاطار العملي الذي يحول خطة العمل من منهج و يترجمها إلى سياسات وبرامج وإجراءات تطبيقية، تحمل الخطة توصيات للعمل من أجل بناء مجتمع لجميع الاعمار تندرج مواضيعها في توجهات ثلاثة ذات أولوية

اولا : كبار السن والتنمية: وقد ركزت هذه الأولوية على قضية مشاركة كبار السن للأنشطة في المجتمع، والاهتمام بقضايا العمل لكبار السن، وموضوع التنمية الريفية والهجرة، والتحضر، وتهيئة الوصول الى المعرفة والتعليم والتدريب لكبار السن، وقضية التضامن مع الاجيال، ومساندة المجتمع لأفراده كافة، والقضاء على الفقر، وتأمين الدخل والحماية الاجتماعية.

ثانيا: توفير الرفاه والخدمة الصحية: من خلال تعزيز الصحة والرفاه وطول الحياة، وتوفير خدمات الرعاية الصحية للجميع، وعلى قدم المساواة، وتدريب مقدمي الرعاية والمختصين الصحيين على تقديم الرعاية الصحية لكبار السن، واحتياجات كبار السن في مجال الصحة العقلية والاعاقات.

ثالثا: كفالة تهيئة بيئة متينيه وداعمة لكبار السن: من خلال إجراء معالجات مختلفة في قضايا السكن والبيئة المعيشية لكبار السن، وقضايا الرعاية، ودعم مقدمي الرعاية، وقضايا الاهمال وسوء المعاملة والعنف¹.

¹ تقرير الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة لعام 2002، قرار الامم المتحدة رقم 9-197، موقع الكتروني، [documents/mipaa-ar.pdf group/ https://social.un.org/ageing-working-](https://social.un.org/ageing-working-documents/mipaa-ar.pdf) ص5-9.

الفرع الرابع: خطة عمل منظمة الصحة العالمية بشأن الشيخوخة 2016-2020.

قامت منظمة الصحة العالمية واستناداً الى خطة مدريد لعام 2002 المتعلقة بالشيخوخة وخطط التنمية الدولية بوضع استراتيجية وخطة عمل بشأن كبار السن وصحتهم وما جاء بهذه الخطة ما يلي :

- تشجيع الدول الاعضاء على تنفيذ التدابير المقترح هو المتعلقة بالشيخوخة والصحة بمنهج متعدد القطاعات، وإرساء مركز اتصال ومجال عمل، وتعميق الوعي بالاستقلال الذاتي.
- تقديم الدعم للدول الاعضاء بإشارة من مديرها العام، وإعداد تقرير حالة عالمي عن الصحة في مرحلة الشيخوخة المتقدمة الى جمعية الصحة العالمية الثالثة والسبعين، والعمل مع الشركاء الآخرين على إعداد حملة عاملية لمكافحة التمييز ضد المسنين، ودعم البحوث والابتكار من أجل رعاية الصحة في مرحلة الشيخوخة.
- دعوة المنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية وغيرها من المنظمات الى العمل على المساعدة وبالإسهام في تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل المتعلقة بالصحة، ولا سيما، تحسين ودعم عافية المسنين والقائمين على رعايتهم، من خلال القيام بتوفير الخدمات.¹

الفرع الخامس: الخطة العربية في حماية كبار السن

ان المنطقة العربية تواجه تحدياً كبيراً فيما يتعلق بالشيخوخة وذلك بالنظر الى بعض الدول المقارنة في العالم، اذ ان المنطقة العربية تتباين في جانبين رئيسيين بأنها تحتوي على عدد كبير وافواج كبيرة من كبار السن والاطفال والمراهقين بنفس الوقت ، حيث تشمل فئة الشيخوخة عبئاً ثقيلاً من ناحية القدرة على الإعانة، حيث ان هناك تسارع في ارتفاع نسب الشيخوخة في الوطن العربي ،

¹ دعيس، معن شحده، كبار السن بين مظلة الحقوق ومطرقة الاهمال، الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، مرجع سابق، ص17-18

مما يستدعي تحرك سريع لصانعو القرار السياسي، وذلك بوضع سياسات تلبي المتطلبات والاحتياجات الهائلة لهذه الفئة في العقود القليلة القادمة .

انه خلال العقد الماضي شهدت المنطقة العربية تطوراً ملموساً فيما يتعلق بإكبار السن والرعاية طويلة الأجل لهم وذلك من خلال اقرار عدد من السياسات والاستراتيجيات على المستوى العربي ومنها ، السياسة الوطنية للعناية بكبار السن في تونس 2016- 2020 ، والاستراتيجية الوطنية الاردنية لكبار السن 2008 والخطة الخمسية 2016-2021 ، والاستراتيجية الوطنية الكويتية للرعاية الصحية لكبار السن، والاستراتيجية الوطنية لرعاية لكبار السن في فلسطين 2016-2020، وغيرها من السياسات العامة. حيث شملت هذه المبادرات والسياسات العامة في دولة فلسطين والكويت ومصر، إنشاء مراكز للرعاية الصحية توفر الدعم الصحي والاجتماعي والنفسي لكبار السن، فقد أنشأت الاردن دور رعاية معفاة من الضرائب، ومراكز رعاية نهائية لكبار السن، وتأتي مبادرات المجتمع المدني لتكمل هذه المبادرات العامة فقد عملت بعض الدول، كالبحرين وتونس ومصر والمغرب الى تطوير خدمات منزلية، مثل الوحدات الصحية المتنقلة التي تؤمن الرعاية لكبار السن في منازلهم¹.

خطة العمل العربية لكبار السن اكدت على اهمية التضامن بين الاجيال لتحقيق التنمية الاجتماعية ، وتحث البلدان على اطلاق مبادرات لتعزيز التبادل المستمر بين الاجيال، وتدريب الشباب على أنشطة تعود بالنفع على كبار السن، وتشجيع المعاملة بالمثل بين الاجيال.

¹ تقرير بعنوان : خطه العمل العربية لكبار السن حتى عام 2012 ، الاجتماع العربي التحضيري لمؤتمر الامم المتحدة للمسنين، 2002، موقع رسمي ، <http://globalag.igc.org/elderrights/world/2007/ArabPlanofActiononAgeingarabic.pdf>، ص38-41

تشير الخطة العربية لحماية كبار السن الى عدة اجراءات تشمل عدد من المجالات التي تساعد في حماية حقوق كبار السن وهي كالآتي:

- صحيه ونفسية حيث تقوم على التغذية الجيدة والتوعية النفسية ، والوقاية ، والعلاج.
 - اقتصادية، وتؤكد على مكافحة العوز والحاجه للمسنين وتأمينهم في اعمال تتناسب واعمارهم، والتأكيد على المعاش التقاعدي للعيش الكريم.
 - بيئية، حيث تؤكد على ايجاد بيئة مناسبة خالية من المشاكل والصعوبات.
 - تشريعيه، وتشمل اعاده دراسة انظمة الضمان الاجتماعي وانظمة الحماية.
 - اجتماعية، وذلك من خلال التأكيد على دور الاسرة في رعاية وحماية المسنين.
- اكادت الخطة العربية لحماية حقوق كبار السن على جملة من التحديات والتوجهات ، وذلك في سبيل توفير بيئة مناسبة للعيش الكريم وضمان حقوق كبار السن في جميع المجالات السابق ذكرها ونجملها فيما يلي :

- التركيز على مبادئ الضمان والتكافل الاجتماعي وارساء سياسات للتنمية الاجتماعية .
- مراجعه واستحداث التشريعات الخاصة بحماية حقوق كبار السن.
- وضع سياسات وخطط وبرامج عمل مناسبة تكفل الوصول إلى "مجتمع لكل الاعمار، استرشادا بالتقاليد والقيم والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المنطقة.
- القضاء على كافة أشكال التمييز بين الجنسين لتحقيق المساواة بينهم في الحقوق والواجبات
- الاهتمام بالمسنات والفئات المهمشة منهم وذوي الاحتياجات الخاصة وذلك لضمان حياة كريمة لهم .

- اعتماد سياسات اجتماعية واقتصادية تعزز وحدة المجتمع وتضمن مشاركة كبار السن التامة والفعالة في الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية والدينية، والنظر إلى الشيخوخة بصفتها نوعاً من الاستثمار.
- اعداد البحوث والدراسات الخاصة بكبار السن وقضاياهم ومشاكلهم وتطلعاتهم.
- بناء قاعدة معلومات وبيانات حول كبار السن حديثة ودينامية، ومفصلة حسب نوع الجنس، تواكب التغيرات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية المتسارعة في المنطقة.
- توطيد التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية لتمكينها من القيام بمهامها في تأمين الرعاية الاجتماعية لكبار السن ، والعمل على إشراك كبار السن فيها¹.

المبحث الثاني: الآليات الوطنية.

بالرغم من خلو التشريعات الفلسطينية من قوانين خاصه تتعلق حصراً بكبار السن، الا انه يمكن استنباط بعض الحقوق الوارد في بعض القوانين فيما يتعلق بحقوق كبار السن والشيخوخة .لهذا سيتم التعرض في هذا المبحث لجملة القوانين الوارد فيها بعض الحقوق الخاصة بكبار السن وذلك في المطلب الاول، اما في المطلب الثاني سيتم التعرض لعدد من الآليات الغير تشريعيه والسياسات العامة فيما يتعلق بموضوع كبار السن وحقوقهم.

¹ تقرير بعنوان: الاستراتيجية العربية لكبار السن، مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والانماء، موقع رسمي، <https://arabstates.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Ageing%20for%20web%202019-5-2019.pdf>، ص 14-15

المطلب الاول: الآليات التشريعية

ان التشريعات في دولة فلسطين قد خلت من قوانين خاصة تنظم حقوق كبار السن، الا انه يمكن العثور على هذه الحقوق في عدد من القوانين، ولا سيما القانون الاساسي الفلسطيني الذي كفل حقوق جميع المواطنين دون اي تمييز على اساس السن، ناهيك على ان دولة فلسطين تسعى بشكل متسارع للانضمام الى الاعلانات والمواثيق الدولية التي تحمي حقوق الانسان.

التشريعات الفلسطينية والقوانين تضمنت في موادها عدد من الحقوق الخاصة بكبار السن، كقانون التقاعد، وقانون الصحة العامة، وقانون الشؤون الاجتماعي، وقانون الضمان الاجتماعي وغيرها من القوانين. وفيما يلي بيان لعدد من هذه القوانين:

الفرع الاول : القانون الاساسي الفلسطيني 2002 المعدل لسنة 2003¹:

اشار القانون الاساسي الفلسطيني بشكل واضح وصريح على بعض من حقوق كبار السن وعلى عدم التمييز من خلال السن بين كبار السن وغيره من الفئات الاخرى، وذلك من خلال النص في المادة التاسعة منه على انه " الفلسطينيون امام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة.

كما جاء القانون الاساسي بالنص في المادة العاشرة منه على انه "1- حقوق الانسان وحياته واجبة ملزمة وواجبة الاحترام 2-تعمل السلطة الفلسطينية دون ابطاء على الانضمام الى الاعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان. ومن هنا فإن المشرع الفلسطيني اكد على ضرورة احترام حقوق الانسان بغض النظر عن الفئة العمرية ولكن مجرد وصفه كإنسان دون تمييز

¹ انظر المواد (9 ، 10 ، 22) من القانون الاساسي المعدل لسنة 2003 .

يذكر ، وقد جاي بالتأكيد على السلطة الفلسطينية الانضمام الى الاعلانات والموثيق الدولية التي
تعنى بحماية حقوق الانسان ومن ضمنها حقوق كبار السن.

المادة 22 من القانون الاساسي نصت على انه "1- ينظم القانون خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز والشيخوخة 2-....." في نص المادة المذكور سابقاً فأن المشرع الفلسطيني قد أكد على اهمية حقوق كبار السن من خلال النص صراحة على تنظيم القانون للتأمين الصحي والاجتماعي ومعاشات الشيخوخة.

الفرع الثاني: قانون الشؤون الاجتماعية رقم 14 لسنة 1956¹:

نصت المادة الثالثة من القانون على انه " تكون غاية وزارة الشؤون الاجتماعية الأساسية توفير الضمان الاجتماعي الشامل والكفاية الإنتاجية وتنسيق الخدمات الاجتماعية لجميع المواطنين في جميع مراحل العمر وتنظيم استثمارهم مورد إنتاج الدولة وهو الثروة الأدمية. حيث تم توضيح مضمون نص المادة الثالثة وذلك في المادة الرابعة من ذات القانون حيث جاء فيها "1- تقديم المساعدات المادية إلى الأفراد والعائلات والجمعيات التعاونية ونقابات العمال والهيئات والمؤسسات التي تشتغل بالرعاية الاجتماعية وأعمال البر والإحسان أو تشرف عليها.

2- تقديم المساعدات المادية إلى الفقراء والطلاب المحتاجين 3- رعاية الطفولة والأمومة وشؤون الأسرة. 4- القيام بالبحوث الاجتماعية وجمع الاحصاءات الجامعية وتنسيقها ونشرها. 5-....."

¹ انظر المادة 3-4 من قانون الشؤون الاجتماعية الفلسطيني رقم 14 لسنة 1956.

وهذا ما تم فعلا من وضع عدد من الانظمة المتعلقة بالشيخوخة لهذا القانون ،مثل نظام المساعدات الاجتماعي رقم 14 لسنة 1959 الذي وضع بعض الشروط بشأن تقديم اعانات لكبار السن، ونظام تعليم كبار السن ومحو الأمية رقم 120 لسنة 1965 .

الفرع الثالث: قانون الصحة العامة رقم 20 لسنة 2004¹:

جاء هذا القانون بالنص على ان واجب وزارة الصحة في اعمال الحق في الصحة الى كافة فئات المجتمع، دون ذكر كبار السن بشكل خاص او صريح، حيث انه من المفترض وضع لوائح تنفيذية لهذا القانون، الا انه لم يتم وضع هذه اللوائح المخصصة بهذه الفئة من المجتمع ، وانما يخضعون للأحكام العامة للقانون، والذي شمل جميع فئات المجتمع بمن فيهم كبار السن بواجب حماية الحق في الصحة.

فقد أشار القانون إلى أن من واجب وزارة الصحة في اعمال الحق في الصحة لكافة فئات المجتمع (يشمل الرعاية الصحية للفرد منذ الطفولة إضافة إلى الرعاية الصحية ما بعد سن الطفولة بما يشمل فئة كبار السن) .

الفرع الرابع: قانون التقاعد العام لسنة 2005 وتعديلاته²:

وضعت دولة فلسطين قانوناً جديداً ينظم الاحكام والقواعد الخاصة بمعاشات الشيخوخة لفئة كبار السن من الموظفين المدنيين في القطاع الحكومي، وذلك بناء على ما نص عليه القانون الاساسي،

¹ انظر قانون الصحة العامة الفلسطيني رقم 20 لسنة 2004.

² انظر قانون التقاعد العام لسنة 2005 وتعديلاته ، قانون التأمين والمعاشات لقوى الامن الفلسطيني رقم 16 لسنة 2004

نظم قانون التقاعد العام، الاحكام الخاصة بموظفين الدوائر المدنية في الحكومة بمختلف الوزارات ووفقا لشروط محددة وقواعد واليات دفع الرواتب للمتقاعدين .ولهذا فقد جاء في المواد (27-35) من هذا القانون قواعد الانتقاع الخاصة بأحكامه ، حيث منحت مما تزيد اعمارهم عن ستين عام رواتب تقاعدية، كما انه منح ورثة الموظف حق الاستفادة والانتقاع من راتب الموظف المتوفي وفقاً لشروط وقواعد محدد في القانون .

هذا إضافة الى قانون التأمين والمعاشات لقوى الامن الفلسطيني رقم 16 لسنة 2004 ،الذي ينظم التقاعد للموظفين قوى الامن الفلسطيني ، ويحدد قواعده وشروطه واليات الدفع فيه.

الفرع الخامس: قرار بقانون رقم 19 لسنة 2016 بشأن الضمان الاجتماعي¹:

هذا القانون يهدف الى توفير المعاشات للعاملين الغير مشمولين في قانون التقاعد العام، والخاضعين لأحكام قانون العمل، وفي إطار اهتمام هذا القانون بفئة كبار السن من الفئة المذكورة، وتوفير راتب تقاعدي لهم عندما يبلغون سن 60 سنة، أضاف هذا القانون اليات اخرى للتعامل لضمان حصول المسن لراتب تقاعدي وذلك بناءً على شرطين اساسيين وهما :

حالة المسن الذي لم تكتمل شروط حصوله على راتب تقاعدي لدى بلوغه سن (60 عام) ، حيث يتم تمديد سن التقاعد له الى (65 عام)، حتى يتمكن من اكمال بقية الاقساط الكافية على حصوله على راتب تقاعدي بواقع 180 قسط شهريا.

منح كبار السن الذين لم يتمكنوا من الحصول على راتب تقاعدي بحسب البند السابق، ويحتاجون الى سنوات إضافية أخرى، ما يسمى بمنحة العمر لمدة 5 سنوات بحد اقصى.

¹ نظر الفصل السادس " تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة الطبيعيين (المواد 47-71)، قرار بقانون رقم 19 لسنة 2016 بشأن الضمان الاجتماعي .

المطلب الثاني: الاليات الغير تشريعية

تم اعتماد استراتيجيات وطنية لكبار السن، وايضا بالإضافة الى مشروع قانون حقوق كبار السن لعام 2012، كما ان هناك اجراءات من دوائر رسمية في الحكومة كوزارة التنمية الاجتماعية ، والتي انشأت دوائر رسمية بمتابعه كبار السن وحقوقهم وطرحت عدد من السياسات والخطط الاستراتيجية في سبيل حماية حقوق كبار السن وتأمين حياة كريمة لهم وايضا عدد من المؤسسات الغير حكومية .وفيما يلي شرح لهذه المحاور:

الفرع الاول: الخطة الاستراتيجية الوطنية لكبار السن 2010-2015

تم في العام 2010 اطلاق الخطة الاستراتيجية 2010-2015 لكبار السن في فلسطين بكافة مكوناتها من رسالة ورؤية واهداف استراتيجية والمبادرات النشاطية التي تم تحديدها بالاعتماد على جملة التحديات التي تم تشخيصها في ذلك الحين.

حيث تم الاطلاع على الخطة في موقع وزارة التنمية الاجتماعية، ليتبين ان الانجازات متواضعة جدا وتتحصر في تشكيل اللجنة الوطنية لكبار السن، والتي تكاد تكون مشلولة في نشاطاتها، هذا بالإضافة الى اعداد مسودة قانون كبار السن في فلسطين دون ان يتم اقراره حتى الان، وبناء وتشغيل مركز بيت الاجداد لرعاية كبار السن في اريحا، الاحتفال بيوم المسن العالمي، وخدمات محدودة من خلال برنامج التحويلات النقدية. ويبدو ان ابرز المعوقات في هذه الخطة كانت في ضعف الارادة السياسية لدى صناع القرار في وضع هذا الموضوع على اجندات اعمالهم، وعدم توفر الموارد المالية والبشرية للقيام بالتنفيذ الفعلي للأنشطة المقترحة بالإضافة الى ضعف اهتمام الممولين.

حيث يتمحور العمل في الخطة التشغيلية الخاصة باستراتيجية كبار السن يتمثل فيما يلي:

- 1- تشكيل اللجنة الوطنية لكبار السن. 2- إعداد مسودة قانون كبار السن في فلسطين. 3- البدء في بناء قاعدة بيانات خاصة بكبار السن¹.

الفرع الثاني: مشروع قانون حقوق كبار السن لسنة 2012²

أقرت وزارة التنمية الاجتماعية في العام 2012 مسودة لمشروع قانون حقوق كبار السن وقد تناولت

هذه المسودة على كثير من الأحكام التي ستعمل على تحقيق الرعاية الشاملة لكبار السن ومنها:

- ضرورة توفير حقوق متساوية لكبار السن، ودون تمييز، تأكيداً للقانون الأساسي الفلسطيني.
- إنشاء قاعدة بيانات خاصة بكبار السن.
- إنشاء لجنة وطنية عليا لكبار السن، ودائرة مختصة بهم في وزارة التنمية الاجتماعية، ومرشد خاص بحماية كبار السن، ومنحه صفة الضابطة القضائية، فيما يتعلق بالتحديد بالقضايا الخاصة بكبار السن.
- إنفاذ الإجراءات المتعلقة بحقوق كبار السن المختلفة، وإيوائهم، ورعايتهم الصحية، وتنقلهم، وتهيئة المباني لحاجتهم.
- النص على العقوبات المفروضة على من يخالف أحكام هذا القانون.
- اعتبار الأول من تشرين الأول من كل عام يوماً وطنياً.

¹ الخطة التشغيلية الخاصة برعاية المسنين في فلسطين، موقع رسمي، وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطيني، <https://ps.gov.mosd/ar/content> اوعية المسنين.

² للمزيد راجع مسودة مشروع قانون حقوق كبار السن الفلسطيني لسنة 2012.

الفرع الثالث : الخطة الوطنية الاستراتيجية لكبار السن 2016-2020

ان الخطة الاستراتيجية السابقة قد احتوت على اهداف معينة بخصوص رؤيتها بوضع قواعد لحماية كبار السن، حيث تم وضع اطر وسياسات تحليلية لما توصلت له هذه الخطة، حيث تم البناء عليها من خلال مبادئ وقيم الخطة الجديدة لعام 2016-2020 والتي شملت عدة مبادئ وروى وهي :

- أن تلقي كبار السن للخدمة حق لهم، وليس منحه من احد.
- الحفاظ على كرامة الانسان وتقديره وحقه في تقرير مصيره .
- الاسرة هي البيئة الطبيعية والافضل لكبار السن .
- المساواة والعدل في تقديم الخدمة .
- كبر السن مرحلة من العمر، وليست حالة مرضية.
- تقديم الخدمة بروح إيجابية وتعاون ومهنية عالية .
- تبني نهج التطوير المستمر للخدمات .
- الايمان بضرورة اشراك كبار السن في جميع مجالات الحياة¹.

فقد ابرز هذا التقرير ان من اعظم انجازات البشرية هو زيادة طول العمر المتوقع للإنسان للبقاء على قيد الحياة علما بان هذا الانجاز يعتبر في نفس الوقت واحدا من أكبر التحديات على الصعيد العالمي، ذلك انه يملي استحقاقات ضخمة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية على حكومات جميع البلدان، حيث الحاجة إلى توفير الدخل لفئة كبار السن، توفير فرص كافية للمشاركة في العمل اللائق والحصول على الخدمات الاجتماعية بما في ذلك الرعاية الصحية. ويأتي كل ذلك

¹ دعيس، معن شحده، كبار السن بين مظلة الحقوق ومطرقة الاهمال، مرجع سابق ، ص24-25

في ظل الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة الخمسة بشأن كبار السن المقررة عام 1991 وهي (الاستقلالية، المشاركة، الرعاية، تحقيق الذات، الكرامة) حيث دعيت الحكومات لدمج هذه المبادئ في برامج عملها الخاصة بكبار السن لتعزيز دورهم وتأكيد مشاركتهم النشطة في مجتمعاتهم.

ووضعت الاهداف الاستراتيجية التالية:

- خلق بيئة قانونية وتشريعية تضمن توفير وتلبية حقوق كبار السن، وبخاصة الاستقلالية، والمشاركة، والعدالة، والعيش الكريم.

- المساهمة في بناء مجتمع يسخر طاقاته وإمكانياته كافة في خدمة قضايا كبار السن.

- تقديم الخدمة النوعية الشاملة والمتكاملة لكبار السن.

- بناء تحالفات على الصعيدين الدولي والعربي بشأن قضايا كبار السن في فلسطين¹.

الفرع الرابع : دور الجهات الرسمية في حماية حقوق كبار السن:

انه ولتطوير وسائل الحماية لكبار السن فقد انشأت وزارة التنمية الاجتماعية عدد من الدوائر واللجان الرسمية في سبيل اقرار ومتابعه قواعد وسياسيات عامه من شأنها النهوض بمستوى معيشة فئة كبار السن وتوفير الحماية اللازمة لهم من خلال متابعة احتياجاتهم في جميع المجالات سواء كانت، الصحية، او الاجتماعية، او الاقتصادية، او النفسية وغيرها من الاحتياجات، ومحاولة دمجهم في المجتمع ، من خلال اشراكهم في عدة مجالات في المجتمع. ولهذا تم انشاء عدد من المراكز وعقد اللجان وهي كالاتي :

¹ عارف، توفيق طاهر . واقع المسنين ومتطلبات رعايتهم ، مرجع سابق ، ص 67-69

أولاً : مركز بيت الاجداد لرعاية المسنين¹.

هذا المركز هو : المؤسسة الحكومية الوحيدة والتابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية المتخصصة في رعاية وتأهيل المسنين من عمر (60) عام فما فوق من الذكور والإناث غير القادرين على رعاية أنفسهم ، ولا تتوفر لهم رعاية أسرية، أو غيرها ، ويعيشون أوضاع اقتصادية صعبة .

حيث قامت الوزارة ببناء وتشغيل مركز المسنين في أريحا بدعم مالي ومهني من الحكومة الاسبانية، وهو مؤسسة اجتماعية تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية تقوم على حماية ، ورعاية كبار السن الذين فقدوا المعيل ، من خلال تقديم الخدمات الحياتية الأساسية ، من مسكن، ومأكل، وملبس، والرعاية الصحية في ظروف اجتماعية ونفسية وبيئية لائقة تضمن لهم العيش الكريم والقوة الاستيعابية للمركز تصل إلى 60 نزيل ويستقبل المركز كبار السن من كافة المحافظات.

ويهدف المركز الى :

- تأمين الاستقرار الاجتماعي والنفسي للمسن من خلال برامج الرعاية المختلفة
- توفير إقامة لائقة للمسنين وعناية يومية تتناسب مع حالته الصحية والنفسية .
- إشراك المسنين في تخطيط وتنفيذ برامج اجتماعية ثقافية مهنية ترفيهية لإبقاء المسن فاعلاً في حياته.
- ربط المسن مع بيئته التي جاء منها وتنظيم الزيارات المتبادلة بينه وبين أقاربه.

¹ راجع موقع وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطيني ' موقع الكتروني : <https://www.mosa.pna.ps>، تاريخ الزيارة: 25-11-2021.

ثانياً: اللجنة الوطنية العليا لرعاية كبار السن¹:

اللجنة عبارة عن جسم وطني يرأسه وزير الشؤون الاجتماعية ويضم ممثلين عن المؤسسات والحكومية والأهلية الفاعلة والناشطة في مجال رعاية المسنين ، تم تشكيل اللجنة الوطنية العليا لرعاية كبار السن منذ عام 2011، وبلغ عدد أعضائها 19 عضواً عند تأسيسها، حيث تضم في عضويتها عدد من الجهات والمؤسسات الحكومية والأهلية والقطاع الخاص والمتقاعدين. منها: وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة العمل، وزارة المالية، وزارة الإعلام والاتصالات، المنظمات الأهلية، وكالة الغوث الدولية.

تشكلت اللجنة الوطنية العليا لرعاية كبار السن لعدة اسباب وهي :

- رسم السياسات والخطط الخاصة بقطاع كبار السن على المستوى الوطني .
- اتخاذ القرارات الخاصة بقطاع كبار السن في فلسطين، وما يتعلق بهذا القطاع من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة بشكل موحد يضمن تنظيم العمل ما بين جميع الأطراف.
- تحديد أولويات واحتياجات القطاع بالتنسيق والتعاون ما بين جميع الأطراف ذات العلاقة لضمان مصلحة المسن.
- التنسيق ما بين جميع الأطراف ذات العلاقة لتوجيه الدعم المخصص من قبل الدول والمنظمات الدولية المانحة المهمة بدعم قطاع كبار السن وفق الأولويات والاحتياجات.
- تمثيل فلسطين في المحافل الدولية والعربية والانسجام مع التوجهات والمعايير المحلية والعالمية لتحقيق المساواة والعدالة والحياة الكريمة لكبار السن وفقاً للمعايير الحلية والعالمية.

¹ راجع موقع وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطيني ' موقع الكتروني : <https://www.mosa.pna.ps>، تاريخ الزيارة: 25-11-2021.

وتهدف اللجنة الوطنية العليا لرعاية كبار السن الى عدة تتلخص في الاشراف على تنفيذ الخطط الاستراتيجية، واعداد مشروع حماية المسن الفلسطيني، وتحديد الاحتياجات والاولويات على المستوى الوطني ، وتقديم المقترحات والتوصيات بخصوص برامج رعاية كبار السن في فلسطين ، والمراقبة على اداء المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تختص بمتابعة شؤون كبار السن في فلسطين.

ثالثا: دائرة المسنين في وزارة التنمية الاجتماعية¹:

ان دائرة المسنين في وزارة التنمية الاجتماعية هيمن الدوائر التابعة لإدارة شؤون الاسرة ، وهي الجهة المختصة بوضع القواعد العامة التي تتعلق بكبار السن، حيث تعمل هذه الدائري على تقديم كافة الخدمات الخاصة بتلبية احتياجات كبار السن وذلك بالتعاون مع الشركاء في القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية وذلك وفقا لمبادئ معينه ونهج مثبت للوصول الى حماية افضل وواقع افضل لكبار السن في فلسطين وفيما يلي اهداف الدائرة:

- توفير الحماية والرعاية والتأهيل لكبار السن الفقراء والمرضى وفاقدى الرعاية.
- تنمية قدرات الطاقم العامل مع كبار السن في المديریات والمؤسسات.
- الاشراف والمتابعة على المؤسسات العاملة في مجال رعاية كبار السن من القطاعين الاهلي

والخاص

- ضمان حقوق كبار السن في الحياة الكريمة.
- كما ان وزارة التنمية الاجتماعية تواصل توفير ما يتطلب من حماية ورعاية لكبار السن ولذلك بطرق عده نذكر منها ما يلي :

¹ راجع موقع وزارة التنمية الاجتماعيه الفلسطيني ' موقع الكتروني : <https://www.mosa.pna.ps> -رعاية المسنين، مرجع سابق.

- توفير مرشد متخصص في كل مديرية في محافظات الوطن .
- تقديم المساعدات النقدية والمساعدات الطارئة لفئات كبار السن، وتقديم الخدمات التأهيلية والرعاية الصحية.
- شراء الخدمة من المؤسسات العاملة في مجال رعاية كبار السن ، وتفعيل الشراكات والتعاون مع المؤسسات الخاصة، والأهلية العاملة في مجال كبار السن .

الفرع الخامس: دور الجهات الخاصة والاهلية:

هناك عدد من المؤسسات الخاصة والاهلية المنتشرة في الضفة الغربية وقطاع مختصه برعاية كبار السن، وتعنى هذه المؤسسات بتقديم رعاية خاصة بكبار السن، وتقدم هذه المؤسسات خدمات متنوعة لكبار السن ما بين خدمات اعالة وايواء، ورعاية صحيه، كما تقدم لكبار السن الخدمات الصحية، والترفيهية، والاجتماعية.

ومن هذه المؤسسات جمعية الاتحاد النسائي العربي، وفيلا الرفاه لرعاية المسنين في مدينة رام الله، وجمعية بيت القديس نقوا لوس الخيرية لكبار السن في بيت لحم - بيت جالا وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة.

وفيما يلي نبذه عن مؤسسة اهليه تعنى برعاية وتوفير الحماية لكبار السن في فلسطين¹:

1- جمعية الاتحاد النسائي العربي- رام الله:

تم تأسيس هذه الدار في عام 1939، حيث انها تعتبر من الجمعيات الرائدة في العمل الإنساني، حيث تقوم الرؤية الخاصة بها على تقديم الخدمات الاجتماعية والانسانية للإنسان الفلسطيني وبالخصوص كبار السن .

تهدف هذه الدار الى رعاية المسنين من كلا الجنسين والنهوض بمستوى الرعاية الخاصة لهم ، من خلال تقديم افضل رعاية على جميع المستويات الصحية والنفسية ، وتعتمد الجمعية في تمويلها على التبرعات الداخلية والخارجية، وعلى ما يتم دفعه من المسنين انفسهم وخاصة المقتدرين مادياً منهم .

2- فيلا الرفاه لرعاية المسنين

تأسست الرفاه للرعاية الاجتماعية في العام 2009 بجهود فردية، وتؤمن فيلا الرفاه برؤية مستقبلية لتوفير أفضل الخدمات لكبار السن، حيث تسعى جاهدة لضمان العيش الكريم والاحترام لكبار السن، وفصل نظرة المجتمع الى مثل هذه المراكز على انها ملاجئ، والعمل خلق بيئة امنه للمسنين في المركز .

¹ د عيس ، معن شحدة ، الهيئة المستقلة لحقوق الانسان ، مرجع سابق ، ص33-36

3- جمعية بيت القديس نقولا لوس لكبار السن/ بيت جالا

تأسست جمعية بيت القديس نقولا لوس الخيرية لكبار السن في مدينة بيت لحم-بيت جالا. وتختص بتقديم خدماتها للمسنين في جميع المجالات، حيث ان هذه الجمعية تقدم خدمة شاملة طيلة النهار والليل. حيث وضعت الجمعية عدة شروط ومعايير لقبول المسن في الجمعية ومن هذه الشروط، ان لا يكون للمسن اي مسكن اخر، وان يكون قادر على خدمة نفسه بنفسه، وان لا يكون مدمناً للمخدرات، وان يكون هناك اقرباء للمسن، وان يكونوا قادرين على تحمل تكاليف اقامته في الجمعية.

الخاتمة

تطرقت هذه الدراسة إلى الآليات الوطنية والدولية لحماية حقوق كبار السن في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم حقوق الإنسان بشكل عام ومفهوم حقوق كبار السن بشكل خاص، والتعرف على أبرز أشكال انتهاكات حقوق الإنسان لكبار السن في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما تناولت الدراسة أبرز الاتفاقيات الدولية والمؤتمرات والمواثيق الدولية التي جاءت لحماية حقوق كبار السن، بالإضافة إلى ذلك تم التطرق إلى الآليات الوطنية لحماية حقوق كبار السن في فلسطين، سواء كانت تلك الآليات تشريعية أم غير تشريعية، وسواء كانت رسمية أم غير رسمية، وفي ضوء ذلك توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج نبرزها على النحو التالي:

- هنالك قصور في الآليات التشريعية الفلسطينية المباشرة في ما يخص حماية حقوق كبار السن، وما هو موجود مشروع قانون.
- هنالك تشريعات تطرقت إلى كبار السن وتوفير الحماية ولكن ليس بشكل خاص، ولعل أبرزها قرار بقانون رقم 19 لسنة 2016 بشأن الضمان الاجتماعي، قانون التقاعد العام لسنة 2005 وتعديلاته، قانون الصحة العامة رقم 20 لسنة 2004، قانون الشؤون الاجتماعية رقم 14 لسنة 1956، القانون الاساسي الفلسطيني 2002 المعدل بسنة 2003
- هنالك آليات غير تشريعية رسمية فلسطينية عملت على حماية حقوق كبار السن في فلسطيني أبرزها مركز بيت الاجداد لرعاية المسنين، اللجنة الوطنية العليا لرعاية كبار السن، دائرة المسنين في وزارة التنمية الاجتماعية.

- هنالك اليات غير رسمية فلسطينية لحماية حقوق كبار السن في فلسطين لعل أبرزها جمعية بيت القديس نقولا لوس لكبار السن/ بيت جالا، جمعية الاتحاد النسائي العربي-رام الله ، فيلا الرفاه لرعاية المسنين.
- هنالك اليات دولية لحماية حقوق كبار السن لعل أبرزها تمثل في مجموعة من الاتفاقيات الدولية مبادئ الامم المتحدة المتعلقة بكبار السن للعام 1991، و خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة 2002، و الخطة العربية في حماية كبار السن.
- هنالك اليات دولية تطرقت إلى حقوق كبار السن ولكن ليس بشكل مباشر، وإنما يستتج ذلك من نصوصها وما توفره من حقوق للإنسان بشكل عام، ولعل أبرزها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948، والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية لسنة 1966.
- وقد قسمت الجمعية العامة للأمم المتحدة (2002) سوء معاملة كبار السن في مرحلة الشيخوخة وحقوق الإنسان إلى أربعة أشكال، سوء المعاملة البدنية، وسوء المعاملة العاطفية، وسوء المعاملة المادية، والإهمال.

وفي ضوء ما توصلت إليه الباحثة من نتائج، فإنها توصي بمجموعة من التوصيات على النحو التالي:

- ضرورة إصدار وسن تشريع خاص لحماية حقوق كبار السن في المجتمع الفلسطيني، وذلك حتى يعطى خصوصية أكبر أسوة بالأحداث.
- يجب أن يكون التشريعات العامة والخاصة بحقوق كبار السن منسجمة ومتوائمة مع الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حقوق كبار السن.
- ضرورة تقديم دعم مادي دوري ومناسب ومنتظم لكبار السن والذين تثبت حاجتهم وعوزهم من خلال وزارة التنمية الاجتماعية.
- ضرورة تحسين جودة خدمة الرعاية الصحية المقدمة لكبار السن، وأن تكون مجانية بالكامل دون تحمل كبير السن أي نبلغ من العلاج، وخصوصاً من تثبت حاجته.
- تشديد العقوبة على أي شخص يقوم بإساءة معاملة كبار السن سواء بدنياً أو نفسياً أو مادياً أو إهمالهم.
- ضرورة تخصيص الحكومة لخط ساخن مجاني لتبليغ كبار السن عن أي إساءة يمكن أن يتعرضوا لها.
- ضرورة التنسيق مع الحكومات والدول ذات التجربة الرائدة في مجال حماية حقوق كبار السن.
- ضرورة العمل من قبل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على نشر الوعي بضرورة تقديم الرعاية المناسبة الصحية والنفسية والمادية والاجتماعية من قبل معيّلهم، وأن يستندوا في ذلك إلى قيمنا الاجتماعية والدينية التي تحثنا على البر بكبار السن.

المراجع العلمية

أولاً: الكتب والرسائل والمجلات

[1] ابريغم، سامية، ظاهرة اساءة معاملة كبار السن في المجتمع الجزائري، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد (2)، العدد (5)، 2018

[2] ادكيدك، منال القيسي، العنف ضد المسنين في القدس الشرقية وصف وتفسير لبعض مظاهر العنف من وجهة نظر المسنين أنفسهم، رسالة ماجستير، جامعة بير زيت، فلسطين، 2006.

[3] الجندي، حسني، الحماية الجنائية للمسنين ومعاملتهم عقابياً، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011

[4] الخلايلة، هبه احمد محمد، حقوق الانسان السياسية بين الشريعة الإسلامية والإعلان العالمي لحقوق الانسان، "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة ال البيت، الاردن، 2017

[5] الدسوقي، احمد عبد الحميد، الحماية الموضوعية والاجرائية لحقوق الانسان في مرحلة قبل المحاكمة، ط1، دار النهضة، مصر ، 2007.

[6] الرزقي، محمد الطاهر، حقوق الإنسان، والقانون الجنائي، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت، 2001

[7] زكرياء، كعبوش، مكانة كبار السن في الأسرة والمجتمع بين الشرع والقانون، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، العدد (15)، 2019.

[8] السامرائي، ابراهيم احمد عبد، الحماية الدولية لحقوق الانسان في ضوء المتغيرات الدولية، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، العراق، 1997.

[9] سمير، عزوني، الوضعية الاقتصادية لكبار السن وعلاقتها بالعنف الموجه ضدهم، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد (6)، العدد (1)، 2019.

[10] الشاذلي، عبد الحميد، التوافق النفسي للمسنين، المكتبة الجامعية، الاسكندرية، 2001.

[11] الشاعر، جميل، العلاقة بين العنف ضد المسنين وردود أفعالهم النفسية والاجتماعية من وجهة نظر المسنين المسجلين بمديريات الشؤون الاجتماعية بالضفة الغربية، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، 2011.

[12] شطناوي، فيصل، حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني، ط2، دار الحامد للنشر، لبنان، 2001.

[13] الضيفيري، فهد غازي دهيم، رسالة ماجستير بعنوان "دور المنظمات الغير حكومية في حماية حقوق الانسان، كلية العلوم السياسية، جامعة ال البيت، الاردن، 2018.

[14] طينة، إيناس، العنف الموجه ضد كبار السن فلسطين، دراسة مشتركة منظمة المرأة العربية ووزارة التنمية الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2019.

[15] عبد العزيز، عصام، حقوق الإنسان في الضبط القضائي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

[16] عبده، سرين محمد، حقوق الإنسان المفهوم والخصائص والتصنيفات والمصادر، شبكة الوكالة، مصر، 2015.

[17] عساف، نظام، مدخل إلى حقوق الإنسان في المواثيق الدولية والإقليمية والأردنية، مطبعة أمانة عمان، 1999.

[18] علوان، محمد، الموسى، محمد، القانون الدولي لحقوق الإنسان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

- [19] غباري، محمد سلامة، رعاية الفئات الخاصة في محيط الخدمة الاجتماعية، ط1، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، الاسكندرية، 2003.
- [20] الغريب، عبد العزيز، العوج، ناصر، الحماية الاجتماعية لكبار السن، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007.
- [21] غيث، عاطف محمد، قاموس علم الاجتماع، ط1، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1995.
- [22] الفتلاوي، سهيل حسين، حقوق الإنسان، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
- [23] القاضي، محمد، حق الإنسان في محاكمة عادلة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.
- [24] كويس، ياسر، نوح، مهند، حقوق الإنسان، منشورات الجامعة الافتراضية، سوريا، 2018.
- [25] المالكي، المدخل لدراسة القانون الدولي لحقوق الانسان، ط1، دار السلام، العراق ، 2008.
- [26] مبروك، عزة عبد الكريم، سوء معاملة كبار السن الأسباب والنتائج، مجلة دراسات نفسية، القاهرة، المجلد (13)، العدد (4)، 2006.
- [27] المرزوقي، ابراهيم عبدالله، حقوق الإنسان، ط1، المجمع الثقافي، 1997.
- [28] معيط، سهير، الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المسنين، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، 2005.
- [29] ملوكي، سليمان، حقوق الإنسان في الفلسفة الغربية الحديثة، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، مجلد 7، عدد 14، 2018.
- [30] النوافلة، قاسم، أنماط العنف الموجه ضد كبار السن المقيمين في مؤسسات المسنين بالأردن، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد (28)، العدد (55)، 2012.

[31] هادي، نعيم المالكي، المدخل لدراسة القانون الدولي لحقوق الإنسان، ط1، دار السلام، بغداد، 2008.

ثانيا: المواقع الإلكترونية

[1] دعيس، معن شحده، كبار السن بين مظلة الحقوق ومطرقة الاهمال، الهيئة المستقلة لحقوق

الإنسان، سلسلة التقارير الخاصة (96)، 2018، موقع الهيئة، <https://www.ichr.ps>

[2] مقال منشور على الموقع الإلكتروني <http://www.inpea.net/images/>

2021/9/20 تاريخ الدخول_Rights_Older_People-Arabic.pdf Strenghtening

الساعة 8م.

[3] مقال منشور على الموقع الإلكتروني https://www.coe.int/ar_JO/

2021/10/10 تاريخ الدخول [-what-are-human-rights compass/](#) الساعة

.7:30

[4] حقوق كبار السن، مقال منشور على الموقع الإلكتروني <https://aawsat.com/home>

[%88%D9%82-%D9%83% D8%AD%D9%82%D9 /article/2554261/%](#)

%D8%B3%D9%86 %A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84 D8

منشور بتاريخ 2020/10/9 في العدد رقم 15291، تاريخ الدخول 2021/9/12 الساعة

4:45م.

[5] عارف، توفيق طاهر، تقرير بعنوان : واقع المسنين ومتطلبات رعايتهم في فلسطين، الجهاز

المركزي للإحصاء الفلسطيني، موقع <https://www.pcbs.gov.ps>، 2020.

[6] الاستراتيجية العربية لكبار السن، مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بالشراكة مع

صندوق الأمم المتحدة للسكان والائماء، موقع رسمي، <https://arabstates.unfpa.org/>

[pdf/ pub- files/ default/ sites/](https://arabstates.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Ar%20Strategy%20for%20Ageing%202021-2025.pdf)

[.pdf 2019. %2021-5- 20web 20for%](https://arabstates.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Ar%20Strategy%20for%20Ageing%202021-2025.pdf)

[7] الخطة التشغيلية الخاصة برعاية المسنين في فلسطين، موقع رسمي، وزارة التنمية الاجتماعية

الفلسطيني ، <https://mosd.gov.ps/ar/content> .\

[8] موقع وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطيني 'موقع الكتروني: <https://www.mosa.pna>

[ps](https://www.mosa.pna)، تاريخ الزيارة: 2021-11-25.

ثالثا: المواثيق الدولية

[1] الاعلان العالمي لحقوق الانسان المؤرخ في 10 من كانون الاول-ديسمبر لعام 1948.

[2] التعليق رقم 6 لسنة 1995 بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن كبار السن.

[3] مبادئ الأمم المتحدة لحماية كبار السن لسنة 1991.

[4] إعلان الأمم المتحدة بشأن الشيخوخة لسنة 1992.

[5] خطة عمل فيينا الدولية بشأن الشيخوخة "خطة جمعية الشيخوخة الاولى " للعام 1982.

[6] برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 1994 في القاهرة.

[7] تقرير الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة لعام 2002.

[8] خطه العمل العربية لكبار السن لسنة 2002.

رابعاً: التشريعات الوطنية

- [1] القانون الاساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003.
- [2] قانون الشؤون الاجتماعية الفلسطيني رقم 14 لسنة 1956.
- [3] قانون الصحة العامة الفلسطيني رقم 20 لسنة 2004.
- [4] قانون التقاعد العام لسنة 2005 وتعديلاته.
- [5] قانون التأمين والمعاشات لقوى الامن الفلسطيني رقم 16 لسنة 2004.
- [6] قرار بقانون رقم 19 لسنة 2016 بشأن الضمان الاجتماعي.
- [7] مشروع قانون حقوق كبار السن الفلسطيني لسنة 2012.

الملاحق

ملحق (أ)

مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن (القرار 91/46) في 16 كانون الثاني/ديسمبر 1991.

إن الجمعية العامة، إذ تقدر ما يقدمه آبار السن من مساهمات في مجتمعاتهم، وإذ تدرك أن شعوب الأمم المتحدة أعلنت في ميثاق الأمم المتحدة، في جملة أمور، عزمها على إعادة تأكيد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء، والأمم آبيرها وصغيرها من حقوق متساوية. وعلى تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة في ظل قدر أأبر من الحرية، وإذ تلاحظ تناول تلك الحقوق تناولاً مفصلاً في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي، الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وغيرها من الإعلانات الرامية إلى ضمان تطبيق المعايير العالمية على فئات معينة.

وعملاً بـخطة العمل الدولية للشيخوخة، التي إعتدتها الجمعية العالمية للشيخوخة وأيدتها الجمعية. 51 المؤرخ في 3 كانون الأول ديسمبر 1982 / العامة في قرارها 37، وإذ تدرك التباين الهائل في أحوال آبار السن، لا بين البلدان فحسب وإنما داخل البلدان وبين الأفراد أيضاً، مما يتطلب مجموعة متنوعة من الإستجابات على صعيد السياسات العامة.

وإذ تدرك أن أعداداً متزايدة من الأفراد، في جميع البلدان تبلغ سناً متقدمة في صحة أفضل من أي وقت مضى.

وإذ تعلم بالبحوث العلمية التي تدحض الكثير من الأفكار المقولبة عن حتمية تدهور الصحة مع تقدم السن وتعذر عكس هذا الإتجاه.

وإقتناعاً منها بأنه يجب، في عالم يتسم بتزايد عدد ونسبة آبار السن، أن توفر للراغبين والقادرين منهم فرص للمشاركة والإسهام في أنشطة المجتمع الجارية، وإذ تضع في اعتبارها أن الضغوط على الحياة الأسرية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء تستدعي دعم الأشخاص

الذين يتولون توفير الرعاية للمسنين الضعاف الصحة، وإذ تضع في اعتبارها المعايير التي سبق أن أرسلتها خطة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية وغيرهما من بيانات الأمم المتحدة.

تشجع الحكومات على إدماج المبادئ التالية في برامجها الوطنية آلا يمكن ذلك:

الاستقلالية

1. ينبغي أن تتاح لكبار السن إمكانية الحصول على ما يكفي من الغذاء والماء والمأوى والملبس والرعاية الصحية، بأن يوفر لهم مصدر للدخل ودعم أسري ومجتمعي ووسائل للعون الذاتي؛

2. ينبغي أن تتاح لكبار السن فرصة العمل أو فرص أخرى مدرة للدخل؛

3. ينبغي تمكين كبار السن من المشاركة في تقرير وقت انسحابهم من القوى العاملة ونسقه؛

4. ينبغي أن تتاح لكبار السن إمكانية الاستقادة من برامج التعليم والتدريب الملائمة؛

5. ينبغي تمكين كبار السن من العيش في بيئات مأمونة وقابلة للتكيف بما يلائم ما يفضلونه شخصيا وقدراتهم المتغيرة؛

6. ينبغي تمكين كبار السن من مواصلة الإقامة في منازلهم لأطول فترة ممكنة.

المشاركة

7. ينبغي أن يظل كبار السن مندمجين في المجتمع، وأن يشاركوا بنشاط في صوغ وتنفيذ السياسات التي تؤثر مباشرة في رفاههم، وأن يقدموا للأجيال الشابة معارفهم ومهاراتهم؛

8. ينبغي تمكين كبار السن من التماس وتهيئة الفرص لخدمة المجتمع المحلي، ومن العمل كمتطوعين في أعمال تناسب اهتماماتهم وقدراتهم؛

9. ينبغي تمكين كبار السن من تشكيل الحركات أو الرابطات الخاصة بهم.

الرعاية

10. ينبغي أن يستفيد كبار السن من رعاية وحماية الأسرة والمجتمع المحلي، وفقا لنظام القيم الثقافية في كل مجتمع؛

11. ينبغي أن تتاح لكبار السن إمكانية الحصول على الرعاية الصحية لمساعدتهم على حفظ أو استعادة المستوى الأمثل من السلامة الجسدية والذهنية والعاطفية، ولوقايتهم من المرض أو تأخير إصابتهم به.

12. ينبغي أن تتاح لكبار السن إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية والقانونية لتعزيز استقلاليتهم وحمايتهم ورعايتهم؛

13. ينبغي تمكين كبار السن من الانتفاع بالمستويات الملائمة من الرعاية المؤسسية التي تؤمن لهم الحماية والتأهيل والحفز الاجتماعي والذهني في بيئة إنسانية ومأمونة؛

14. ينبغي تمكين كبار السن من التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية عند إقامتهم في أي مأوى أو مرفق للرعاية أو العلاج، بما في ذلك الاحترام التام لكرامتهم ومعتقداتهم واحتياجاتهم وخصوصياتهم ولحقهم في اتخاذ القرارات المتصلة برعايتهم ونوعية حياتهم.

تحقيق الذات

15. ينبغي تمكين كبار السن من التماس فرص التنمية الكاملة لإمكاناتهم؛

16. ينبغي أن تتاح لكبار السن إمكانية الاستفادة من موارد المجتمع التعليمية والثقافية والروحية والترويحية.

الكرامة

17. ينبغي تمكين كبار السن من العيش في كنف الكرامة والأمن، ودون خضوع لأي استغلال أو سوء معاملة، جسدياً أو ذهنيًا؛

18. ينبغي أن يعامل كبار السن معاملة منصفة، بصرف النظر عن عمرهم أو نوع جنسهم أو خلفيتهم العرقية أو الأثنية أو كونهم معوقين أو غير ذلك، وأن يكونوا موضع التقدير بصرف النظر عن مدى مساهمتهم الاقتصادية.



An – Najah National University
Faculty of Graduate Studies

**NATIONAL AND INTERNATIONAL MECHANISMS TO
PROTECT THE RIGHTS OF OLDER PERSONS THE
OCCUPIED PALESTINIAN TERRITORY**

By
Ayat Housheiah

Superviosr
Dr. Basel Mansour

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment, of The Requirements for The Degree of
Master of Public Law, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University,
Nablus-Palestine.**

2022

NATIONAL AND INTERNATIONAL MECHANISMS TO PROTECT THE RIGHTS OF OLDER PERSONS THE OCCUPIED PALESTINIAN TERRITORY

By

Ayat Housheiah

Superviosr

Dr. Basel Mansour

Abstract

This study aimed to identify the national and international mechanisms to protect the rights of the elderly in the occupied Palestinian territories. The first two chapters relate to the nature of human rights and the rights of the elderly, by defining the concept of human rights and their characteristics, the concept of the elderly and the characteristics of the elderly, the forms of violence and violations they are exposed to, and the factors leading to those violations, and the second chapter is devoted to national and international mechanisms to protect the rights of the elderly, This was done by defining the most prominent international conventions, international declarations and international conferences, as well as defining national legislation related to protecting the rights of the elderly, In light of this, the study reached a set of results, most notably, there are shortcomings in the direct Palestinian legislative mechanisms with regard to protecting the rights of the elderly, and what is there is a draft law, and that there are legislations that dealt with the elderly and the provision of protection, but not in particular, and that there are other mechanisms An official Palestinian legislature worked to protect the rights of the elderly in Palestine, and that there are unofficial Palestinian mechanisms to protect the rights of the elderly in Palestine, and that there are international mechanisms to protect the rights of the elderly, and that there are international mechanisms that addressed the rights of the elderly, but not directly, but rather concludes that From its texts and the human rights they provide in general, the United Nations General Assembly (2002) divided ill-treatment of older persons in old age and human rights into four forms, physical abuse, emotional abuse, physical abuse, and neglect, The study recommended a set of recommendations, perhaps the most prominent of which is the necessity of issuing and enacting a special legislation to protect the rights of the elderly in the Palestinian society, in order to give greater privacy similar to the events, and that the general and specific legislation on the rights

of the elderly should be consistent and compatible with the international conventions on the protection of the rights of the elderly, And the need to provide periodic, appropriate and regular material support to the elderly and those whose need and need is proven through the Ministry of Social Development, and the need to improve the quality of the health care service provided to the elderly, and that it be completely free without the elderly bearing any treatment, especially for those whose need is proven, and the tightening of punishment for Any person who abuses the elderly, whether physically, psychologically, or materially, or neglects them, and the need for the government to allocate a free hotline to inform the elderly about any abuse they may be exposed to, the need to coordinate with governments and countries with leading experience in protecting the rights of the elderly, and the need to work By official and non-official institutions to spread awareness of the need to provide appropriate health, psychological, material and social care by their breadwinner, and to be based on our social and religious values Which urges us to righteousness with the elderly.

Keywords: national mechanisms, rights of the elderly, international conventions, national legislation.